الجمهورية التونسية
وزارة السياحة

وحدة التصرف في
الميزانية حسب

المشروع السّنوي لأداء مهمة السياحة
لسنة 2022

أكتوبر 2021

الفهـــــرس

المحور الأول: التقديم العام لمهمة السياحة	
1	تقديم إستراتيجية المهمة
2	تقديم برامج المهمة
3	الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط
المحور الثاني: تقديم برامج المهمة	
I.	**برنامج السياحة والصناعات التقليدية**
1	تقديم البرنامج وإستراتيجيته
2	أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3	إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
II.	**برنامج القيادة والمساندة**
1	تقديم البرنامج وإستراتيجيته
2	أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج
3	إطار نفقات البرنامج على المدى المتوسط
الملاحـــــــــق	
1	بطاقات المؤشرات
2	بطاقات الفاعلين العموميين

المحور الأول

التقديم العام لمهمة السياحة

1. تقديم استراتيجية المهمة

1. تقديم استراتيجية المهمة

تسعى مهمة السياحة إلى تقديم منتوج ذو جودة عالية يستجيب لحاجيات وطموحات الحريف من جهة، وتحسين القدرة التنافسية لقطاع السياحة والصناعات التقليدية من أجل اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية من جهة أخرى (تنشيط الاستثمار، خلق فرص عمل جديدة، التمكين الاقتصادي للمرأة، تدعيم التوازن الاجتماعي والديمغرافي بين الجهات).

أ-إستراتيجية المهمة في المجال السياحي: تتبني إستراتيجية المهمة في هذا المجال على:

- **دفع نسق الاستثمار**
- **تنويع العرض السياحي**
- **تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين السياحي**
- **تحفيز الطلب على الوجهة التونسيّة**

ب-استراتيجية المهمة في مجال الصناعات التقليدية: تتبني إستراتيجية المهمة في هذا المجال على:

❋ **تنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية:** تتوزع المحاور الإستراتيجية لهذا المخطط كما يلي:

- **تطوير الإطار المؤسساتي للهياكل المتدخلة في القطاع**
- **النهوض بالجودة وتنمية المهارات الحرفية**
- **تنمية الاستثمار وتطوير المؤسسات الحرفية**
- **النهوض بالتسويق والترويج**

❋ **تنفيـذ خطــة النهــوض بالزربيــة والنســيج اليــدوي:** ترتكــز الخطــة الوطنيــة للنهــوض بالزربيــة والنســيج اليــدوي خــلال الفتــرة 2021-2025 علــى المحــاور الإستراتيجية التالية:

- **التكوين وتنمية الكفاءات**
- **جودة المواد الأولية وتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية**
- **الإبتكار والتجـــديد**
- **الترويج والتسويق**

هذا، وتجدر الإشارة أن الاستراتيجية القطاعية تنضوي ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة عموما والأهداف التي تعمل منظمة السياحة العالمية على تحقيقها والتي تلزم خطة التنمية المستدامة (في عضون سنة 2030) بمقتضاها البلدان الأعضاء في منظمة السياحة العالمية بتحقيق السياحة المستدامة **(يتلخص هذا المفهوم الجديد للسياحة المستدامة في حدوث تنوع تدريجي في السياسة السياحية بحيث لم يعد يقتصر على المنظور الاقتصادي وإنما برز إلى جانبه المنظور الاجتماعي (حماية البيئة الاجتماعية والثقافية ورعاية حقوق الأجيال المقبلة)والبيئي (حماية البيئة والمحيط) والثقافي)** من خلال التركيز على أهداف التنمية المستدامة عامة، وعلى تلك الموجهة بالخصوص للنشاط السياحي، من ذلك:

✓ **الهدف 8-9:** "يلزم هذا الهدف البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تطوير السياحة المستدامة التي تخلق فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية".

✓ **الهدف 12-ب:** "الذي يسلط الضوء على أهمية السياحة لخلق فرص العمل وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية من خلال ضمان أنماط استهلاك وانتاج مستدامة".

✓ **الهدف 14-7:**"الذي اعتبر السياحة إحدى الأدوات التي تزيد من المنافع الاقتصادية للدول النامية الجزرية وذلك من خلال حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل "التنمية المستدامة".

وفي إطار السعي إلى تحقيق جملة الأهداف المقدمة ستعمل المهمة في المرحلة القادمة على:

- تنمية السياحة البديلة بمنطقة الجنـــــــوب الشرقـــــي التونســـي بقصـــر غيلان وجبـــل الظـــــاهر وبجزيرة جربـــــة في إطار التعاون التونسي السويسري.
- تنفيذ مشروع "VISIT TUNISIA"في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال:

- تحسين القدرة التنافسية لتونس كوجهة سياحية من خلال الرفع من الاستثمار الخاص والابتكار مما سيسمح بتحسين جودة الخدمات السياحية وتنويع العرض السياحي مع تحسين جاذبية العرض السياحي التونسي،
- تدعيم إمكانيات القطاع السياحي بهدف تحسين المداخيل السياحية وخلق فرص عمل جديدة للشباب وخاصة منهم النساء في الجهات المهمشة،
- تحسين وتطوير السياحة المستدامة ببلادنا من خلال وضع إطار مؤسساتي للشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- تمكين أصـحاب المبادرات والمشـاريع المتعلقة بالسـياحة البديلة من تحسـين وتطوير العرض وجودة الخدمات السياحية.

- تنفيذ برنامج دعم تنويع السياحة وتطوير سلاسل القيمة لقطاعي الحرف والتصميم وتثمين الموروث الثقافي "تونس وجهتنا" في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي،
- مواصلة تنفيذ الدراسة الاستراتيجية لتنمية السياحة التونسية لتعزيز وتثمين المنتوج المتاح من خلال التنسيق مع البلديات قصد مراجعة أمثلة تهيئة المناطق السياحية الموجودة لإدراج النشاط التجاري والسكني،
- تنويع العرض السياحي وذلك بخلق أنماط أخرى من السياحية البديلة،
- تنمية الجهات من خلال وضع الأطر الكفيلة بتركيز محطّات سياحية داخلية،
- استغلال كافة المجال الترابي(الفضاء الغابي،والفلاحي،والعمراني، والصحراوي)للغرض السياحي من خلال التدخل في إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة ،

وفيما يلي تشخيص لواقع القطاع:

1-النشاط السياحي:

❋ الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للنشاط السياحي:

- ترجع الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي إلى كونه مصدرا للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.
- محركا لعديد القطاعات الأخرى: التحفيز الإيجابي للعديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، المرتبطة بنشاطه على غرار قطاعات النقل والفلاحة والصناعات الغذائية والصحة والطاقة والأشغال العامة والمؤسسات المالية والتجارة والصناعات المعملية،والصناعات التقليدية، والتأمين، وغيرها.
- مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية لكونه مصدرا مهما للدخل (دعم ميزان الدفوعات) بصفة عامة وموردا من موارد العملة الصعبة بصفة خاصة (يساهم النشاط السياحي بحوالي **14 %** من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يناهز **16 مليار دينار سنة 2019**) بما يساهم في تغطية عجز الميزان التجاري بنسبة **21 %**، هذا ويوفر القطاع مداخيل هامة بالعملة الأجنبية، قدرت **بحوالي6 مليار دينار خلال سنة 2019**).
- عنصرا مؤثرا في تنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة،(يوفر حوالي **400 ألف** موطن شغل مباشر وغير مباشر (ما يقارب**12 %** من القوى العاملة بالبلاد).
- المساهمة في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر النشاط السياحي وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافة بين الشعوب.
- المساهمة فيترسيخ القيم الثقافية من خلال تثمين الموروث الحضاري والثقافي المادي واللامادي،وإبراز الخصوصيات والبحث عن الابتكار والتجديد وتوظيفها في المجال السياحي.
- الارتقاء بمستوىالوعي البيئي والوعي السياحي من خلال الاستغلال المتعقل للبيئة.

❋ الإشكاليات المطروحة على مستوى النشاط السياحي:

رغم التطور الهام الذي شهده هذا القطاع، إلا أن الواقع الحالي للسياحة والصناعات التقليدية لا يمكن أن يحجب عديد المؤثرات والعوائق، تجلت بالخصوص من خلال الأحداث الاستثنائية التي شهدتها تونس في فترة انتقالها الديمقراطي بعد 11 جانفي 2011، ومؤخرا

الازمة الصحية العالمية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد،حيث صنف قطاع السياحة من أكثر القطاعات المتضررة جراء تفشي هذا الفيروس وهو ما تؤكده إحصائيا المنظمة العالمية للسياحة حيث تم تسجيل:

- ✓ تراجع النشاط السياحي العالمي بنسبة تناهز **80 %سنة2020**.
- ✓ تراجع حاد على مستوى حركة النقل بمختلف أنواعه (البري والبحري والجوي).

وعلى المستوى الوطني كان لهذه الجائحة بالغ الأثر على السياحة التونسية،وجميع الانشطة ذات الصلة من فنادق ومطاعم ووكالات أسفار ونقل بري وبحريحيث تم تسجيل تراجع ملحوظ في مختلف المؤشرات السياحية **(الوافدين على الحدود (78-%)، الليالي المقضاة(80-%)، والمداخيل السياحية (64-%).**

هذا وتبقى الصناعة السياحية في تونس عموما، دون المأمول إذ لا تتجاوز نسبة استقطاب الوجهة التونسية **0,53 %** من مجمل السواح في العالم كما لا يوفر هذا النشاط سوى **0,2 %** من مجمل المداخيل السياحية على المستوى العالمي.

وفيما يلي أبرز العوامل الهيكلية التي تعرقل تطور القطاع:

1. ضعف تنويع المنتوج والأسواق،
2. محدودية الميزانية المخصصة للترويج السياحي،
3. ضعف المردودية والقدرة التنافسية لبعض الوحدات الفندقية وتدهور وضعيتها المالية والتي أصبحت تؤثر سلبا على جودة العرض،
4. ضعف الجانب التنشيطي والترفيهي داخل وخارج مؤسسات الإيواء السياحي،

كما تواجه السياحة بتونس تحديات أخرى يمكن أن تشكل عائقا أمام تطورها لعل أهمها الاستقرار السياسي والأمن كذلك التلوث البيئي.

ويتلخص واقع النشاط السياحي حسب النوع الاجتماعي كما يلي:

يوفر النشاط السياحي للمرأة، مقارنة ببقية النشاطات الاقتصادية الأخرى، عديد الفرص لإدماجها في سوق الشغل، وبعث المؤسسات وشغل مناصب قيادية.[1]إلا أن هذا النشاط يعاني من إشكالية «**ضعف نسبة حضور المرأة في المناصب القيادية"**، حيث تشير الاحصائيات أن الرجال أكثر تمثيلية من النساء في المناصب القيادية والادارية ومن الاطارات المتوسطة (**9.7**٪ من الرجال مقابل **8.5**٪ من النساء) وفي الفئة المهنية (**23**٪ من الرجال مقابل **17.7**٪ نساء). في المقابل، نجد أن النساء هن أكثر تمثيلاً نسبيًا في فئة العملة غير المؤهلة (**16.4**٪ نساء مقابل **12.7**٪ رجال).

وكما هو معلوم، فإنالأزمة الصحية التي عاشتها تونس وكافة بلدان العالم، اثرت بصفة خاصة وتضررتمنها بشدة وضعية النساء الناشطات في المجال غير المهيكل.

2-نشاط الصناعات التقليدية:

يمثل نشاط الصناعات التقليدية:

- رافدا اقتصاديا هاما، يساهم بحوالي **4%** من الناتج الداخلي الخام وبنسبة 2 **%** من مجموع الصادرات التونسية ويزخر بطاقات تشغيلية وتنموية واعدة (يشغل أكثر من **350** ألف حرفي موزعين على **76** نشاط. هذا وقد قدر معدل الاستثمار في هذا المجال ب **6** ألاف مشروع سنويا، بمعدل **18م د**).

- تدعيم التوازن الاجتماعي والديمغرافي: تثبيت السكان في مناطقهم والتقليص من ظاهرة الهجرة الداخلية مع قابلية النشاط فيه بالمنازل لاسيما بالنسبة للمرأة التي تمثل عنصرا فاعلا ونشيطا في هذا الميدان.

---

[1]**ووفقًا لمنظمة السياحة العالمية ، فإن عدد النساء صاحبات المشاريع واللاتي هن في مناصب قيادية يساوي مرتين الضعف في المجال السياحي في بعض البلدان مقارنة بالقطاعات الأخرى. .**

كشفت منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالتشغيل ، أن النساء يمثلن ما بين 60 و 70٪ من القوة العاملة في مجال الفندقة (مع وجود اختلافات إقليمية حادة ،) . كما أن لهن فرصة كبيرة أن تتقلد المناصب القيادية والمناصب الإدارية في قطاع السياحة أكثر منه في أي مجال آخر.

- وبالرغم من الاهمية الاقتصادية لهذا القطاع إلا أن واقع نشاط الصناعات التقليدية يتسم **بمعوقات حادة** على غرار:

1. نقص اليد العاملة وعزوف الشباب على ممارسة هذا النشاط،
2. ضعف النسيج المؤسساتي خاصة بالنسبة لنشاط الزربية والنسيج اليدوي الذي تطغى عليه وحدات إنتاجية صغيرة الحجم غير مهيكلة،
3. ضعف دخل الحرفي الناجم عن ضعف المردودية، وتدني جودة المنتوج بسبب صعوبة التزوّد بالمواد الأوليّة ذات الجودة المطلوبة وتردي ظروف العمل وغياب التأطير والمرافقة للحرفيين وضعف الكفاءة المهنيّة الحرفيّة.
4. ضعف إقبال المستهلك على المنتوج بسبب غياب الابتكار والتجديد ومنافسة القطع المقلدة والموردة من الخارجللمنتوج التونسي الأصلي،
5. ضعف الترويج للمنتوج التقليدي وغياب آليات تمويل وصيغ لتسهيل إقتناء المنتوجات التقليدية بصفة عامة والزربية والمنسوجات اليدوية بصفة خاصة بالسوق المحلية،
6. احتكار المواد الأولوية من قبل عدد من الشركات،
7. احتكار عدد من التجار الكبار لأغلب الوفود السياحية الوافدة على البلاد.

وفيما يلي تشخيص لواقع "نشاط الصناعات التقليدية "حسب النوع الاجتماعي:

- يعتبر نشاط الصناعات التقليدية، محركا هاما للاستثمار والتنمية والتمكين الاقتصادي للمرأة (حوالي 80٪ من الحرفيين في تونس هن من النساء، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تناهز حوالي 95٪ في بعض الاختصاصات وخلال الفترة 2014-2018 بلغ عدد الحرفيات اللائي حصلن على قروض رأس المال المتداول 14190 حرفيّة بقيمة 35.5 مليون دينار، ساهمت في استحداث 17480 موطن شغل أي بنسبة من المجموع بلغت 81.8٪ من عدد المشاريع و77.2٪ من قيمة القروض و 79.9٪ من حيث مواطن الشغل المحدثة في القطاع...).

ورغم كونه اكثر الأنشطة ديناميكية ويشغل نسبة كبيرة من النساء ،كما انه موزع بصفة متوازنة على جميع جهات البلاد، إلاأنه لا يزال في جانب كبير منه غيرمهيكل.

وبالرجوع إلى قاعدة بيانات الديوان الوطني للصناعات التقليدية لسنة 2016، فإن ما يقارب 159 ألف حرفيا نشطا مسجل في السجل الحرفي (83٪ من هؤلاء المسجلين هن من النساء)،وموزعين على 1888 مؤسسة حرفية مسجلة ،35 ٪ فقط من مجموع هذه المؤسسات ترأسها امرأة (أي ما يعادل 666 مؤسسة حرفية مسجلة).وعلى هذا الأساس يطرح الأشكال التالي:**"ضعف نسبة بعث المرأة لمؤسسة حرفية مسجلة رغم أن اغلب الحرفيين المسجلين في السجل الحرفي هن من النساء "**

وعلى ضوء ما تم تشخيصه من نقاط قوة ونقاط ضعف للقطاع، فإن أولويات المهمة تم تحديدها على النحو التالي:

- **أولويات النشاط السياحي**:

1. تعزيز المنظومة الأمنية بالمناطق السياحية وداخل الوحدات الفندقيةبالتنسيق مع الجهات المختصة،
2. مزيد العناية بالبيئة وتحسين المحيط السياحي بالجهات والمناطق السياحية،
3. إثراء وتنويع المنتوج بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية على غرار السياحة البيئية والسياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والبحرية والقولف،وسياحة المؤتمرات والعلاج الطبيعي بمياه البحر وسياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية ،
4. وضع مخطط للنهوض بجودة المنتوج السياحي وتحسين الخدمات المسداة للحر فاء،
5. إرساء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستثمار المشترك بما يضمن ترقية القطاع خدمة للتنمية المستديمة،
6. معالجة مشكل المديونية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية،

- **أولويات نشاط الصناعات التقليدية**:

1. تنمية القدرة التنافسية للقطاع،
2. تشجيع التمويل والاستثمار الخاص،
3. تفعيل الهياكل المساندة لتنمية الصادرات،

4. تنمية ترويج المنتوج التقليدي في السوق المحلية،

5. دعم دور القطاع في التنمية الجهوية واعداده للمساهمة في تنفيذ المشاريع المقترحة، بوضع استراتيجيه جهوية لتنمية الصناعات التقليدية،

6. تطوير استراتيجية ومخطط اتصال بإبراز خصوصيات القطاع وتطوير ثقافة الصناعات التقليدية وتوظيف وسائل الاعلام الوطنية والأجنبية للتعريف بالمنتوج في الخارج،

7. إيجاد أرضية ومحيط ملائم للحرفي وللمؤسسة الحرفية بما يساعده على تخطي الظرف الحالي والرجوع للإنتاج وتحسين المردودية،

2.تقديم برامج المهمة:

طبقا للمحاور الإستراتيجية الخاصة بهمة السياحة والمتمثلة في **"تنمية القدرة التنافسية للقطاع"** و**"حوكمة المهمة وضمان التصرف الناجع في مواردها"**،فإن المهمة تسعى عن طريق برنامجها العملياتي**"السياحة والصناعات التقليدية" وبرنامج "القيادة والمساندة"**إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية على المدى البعيد.

وبناء على ذلك، وطبقا للمحور الاستراتيجي الخاص **"بالنشاط السياحي"** والمرتكز بالأساس على **تنمية القدرة التنافسية للوجهة التونسية**، فإن خطة العمل المعتمدة تنبني بالأساس على تحقيق (02) أهداف استراتيجية على المدى البعيد وهما كالتالي:

- **الهدف عدد1:**"تحسين القدرة التنافسية للوجهة التونسية "
- **الهدف عدد2:**"تعزيز تواجد المرأة في مواقع القيادة "

وسيتم متابعة تحقيق هذه الأهداف من خلالثلاث مؤشراتإستراتيجية:

- **المؤشر الإستراتيجي عدد 1:**"حصةالسوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط".
- **المؤشر الإستراتيجي عدد 2:**"تطور العائدات السياحية".
- **المؤشر الإستراتيجي عدد 3:**"نسبة النساء في مواقع القيادة ".

وطبقا للمحور الاستراتيجي الخاص **"بنشاط الصناعات التقليدية"**والمرتكزبالأساس على تنمية القدرة التنافسية للقطاع، فإن خطة العمل المعتمدة تنبني على تحقيق (02) أهداف استراتيجية على المدى البعيد وهما كالتالي:

- **الهدف عدد1:** "تدعيم دور الصناعات التقليدية فيالتنمية المحلية والجهوية المستدامة".
- **الهدف عدد 2:**"تدعيم عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية".

وبناء على ذلك، وحرصا على تحقيق الأهداف المنشودة سيتم متابعة تحقيقها من خلالثلاث مؤشراتإستراتيجية:

- **المؤشرالإستراتيجي عدد 1:**"تطورمواطن الشغل المحدثة حسبالجهات والنوع"
- **المؤشرالإستراتيجي عدد 2:**"نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوزمعدل دخلهم السنوي 8000 دينار"
- **المؤشرالإستراتيجي عدد 3: "**نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية"

هذا إلى جانب جملة الأهداف الإستراتيجية الموجهة إلى **الدعم والمساندة**ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بها:

- **الهدف عدد1:"**ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة"، وسيتم متابعة تحقيق هذا الهدف من خلال المؤشرات التالية:
  - **المؤشرالإستراتيجي عدد 1:"** نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية"
  - **المؤشرالإستراتيجي عدد 2:"**نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة"
- **الهدف عدد 2:** "إحكام التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص":
  - **المؤشرالإستراتيجي عدد 1:"**الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور"
  - **المؤشرالإستراتيجي عدد 2:"**نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين"
- **الهدف عدد 3:** "ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة":

- **المؤشرالإستراتيجي عدد 1:** "الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية"
- **المؤشرالإستراتيجي عدد 2:** "كلفة التسيير للعون "

3.الميزانية وإطارنفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ- بيان تطور ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج وطبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الأقسام / البرامج	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع	النسبة من الميزانية %
المهمة								من ميزانية الدولة
	2022	64868	17315	83394	423	-	166000	
	2021	68433	16811	74326	430	-	160000	
	نسبة التطور (2021/2022)	-5,20	3,00	12,20	-1,63	-	3,75	
	النسبة من ميزانية المهمة	39,08	10,43	50,24	0,25	-		
البرامج								النسبة من ميزانية المهمة
	2022	62700	16355	83188	245		162488	97,88

برنامج السياحة والصناعات التقليدية	2021	66133	16011	56123	230		138497	
	نسبة التطور	-5,19	2,02	16,15	6,52		17,29	
برنامج القيادة والمساندة	2022	2168	960	206	178		3512	
	2021	2300	800	18203	200		21503	
	نسبة التطور	-5,74	20,00	-87,36	-11,00		-83,67	2,12

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

❖ التحليل الإجمالي لنفقات المهمة لسنة 2022:

بلغت نفقات ميزانية مهمة السياحة لسنة 2022، ما قدره 166م دمقابل 160م د سنة 2021 أي بزيادة تقدر ب% 3,75 موزعة كما يلي:

✓ **نفقات التأجير**

ضبطت نفقات التأجير المحمولة على الموارد العامة للميزانية لسنة 2022، لمهمة السياحة في حدود 64,868م د تعهدا ودفعا مقابل 68,433 م د سنة 2021 أي بانخفاض قدره 3,565م د وتمثل نسبة 5,21%.

✓ **نفقات التسيير**

ضبطت نفقات التسييرللمهمة لسنة 2022، في حدود 17,865 م د تعهدا ودفعا مقابل 16.811م د سنة 2021 أي بزيادة قدرها 0,504 م د تمثل نسبة 3%.

✓ **نفقات التدخلات**

ضبطت نفقات التدخلات لمهمة السياحةلسنة 2022،في حدود 83,394 م د تعهدا ودفعا مقابل 74,326 م د تعهدا ودفعا سنة 2021 أي بارتفاع قدره9,068م د تمثل نسبة 12,20%.

✓ **نفقات الاستثمار**

ضبطت نفقات الاستثمار لمهمةالسياحةلسنة 2022، في حدود0,423 م د تعهدا ودفعا مقابل 0,430 م د تعهدا ودفعا سنة 2021 وهي موجهة بالأساس لتمويل مشاريع جديدة.

ب- توزيع ميزانية المهمة حسب البرامج والأنشطة

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات التعهد)

الوحدة:ألف دينار

البيان		ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1: السياحة والصناعات التقليدية				
النشاط1: الإشراف		-	18000	-
النشاط 2: دعم القطاع السياحي		97895	102934	5,35
النشاط 3: التعليم العالي		3038	3110	2,37
النشاط 4: التكوين في مهن السياحة		16010	17305	8,09
النشاط 5: دعم قطاع الصناعات التقليدية		20900	21320	2,00
النشاط6: البحث والتجديد والإبتكار في الزربية والحياكة		654	759	16,05
البرنامج 9: القيادة والمساندة				

النشاط 1: القيادة		336	353	5,05
النشاط 2: المساندة		21167	3159	-85,08
المجموع		**160000**	**166000**	**3,75**

جدول عدد 3:

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2022 حسب البرامج والأنشطة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	ق م 2021	تقديرات 2022	نسبة التطور 2021/2022
البرنامج 1: السياحة والصناعات التقليدية			
النشاط1: الإشراف	-	18000	-
النشاط 2: دعم القطاع السياحي	97895	102934	5,35
النشاط 3: التعليم العالي	3038	3110	2,37
النشاط 4: التكوين في مهن السياحة	16010	17305	8,09
النشاط 5: دعم قطاع الصناعات التقليدية	20900	21320	2,00

النشاط6: البحث والتجديد والابتكار في الزربية والحياكة	654	759	16,05
البرنامج 9: القيادة والمساندة			
النشاط 1: القيادة	336	353	5,05
النشاط 2: المساندة	21167	3159	-85,08
المجموع	**160000**	**166000**	**3,75**

ت- إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024):

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	63413	68433	64868	77380	81260
نفقات التسيير	11538	16811	17315	19668	20662
نفقات التدخلات	81692	74326	83394	132636	139279
نفقات الاستثمار	208	430	423	812	863

نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	156851	160000	166000	230496	242065
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	157601	160850	166870	231366	242935

جدول عدد 5:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024) :

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
برنامج السياحة والصناعات التقليدية	150569	138497	162488	220793	229592
برنامجالقيادة والمساندة	6282	21503	3512	9703	12473
المجموع	**156851**	**160000**	**166000**	**230426**	**242065**

المحور الثانى

تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد1 : السياحة والصناعات التقليدية

إسم رئيس البرنامج "غازي بن صالح ، مدير عام خلية الحوكمة "

تاريخ تولّيه المهمة : قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 04 ديسمبر 2020

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

1.1 تقديم البرنامج

يشمل هذا البرنامج كل الأنشطة المتعلقة بالرفع من مردودية القطاع وتنمية القدرة التنافسية للوحدات السياحية ولمنتوجات الصناعات التقليدية، انسجاما مع استراتيجية تنمية القطاع، التي تهدف إلى تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط وتعزيز التموقع التنافسي لمنتوجات الصناعات التقليدية، وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية.

2.1. إستراتيجية البرنامج في المجال السياحي:

تنبني إستراتيجية البرنامج خلال الفترة المقبلة على تبني إستراتيجية مندمجة ومتكاملة لتنمية مستديمة للقطاع السياحي، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق نمو القطاع على المدى البعيد بما يحقق مزيد تطوير القطاع وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني.

وقد تم ضبط الأهداف الإستراتيجية للقطاع وفقا لمنهجية سيتم اعتمادها وترتكز على تبني السيناريو الاكثر واقعية والذي ينص على فترة 3 سنوات (**2021 / 2022 / 2023**) لاستعادة نتائج **2019**.

وطبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بالنشاط السياحي، فإن خطة العمل المعتمدة تنبني بالأساس على تحقيق هدفين (02) إستراتيجيين على المدى البعيد وهو **"تحسين القدرة**

التنافسية للقطاع السياحي" و **"تعزيز تواجد المرأة في مواقع القرار"**. هذا وسيتم متابعة تحقيق هذه الأهداف من خلال ثلاث مؤشرات إستراتيجية،

ويسعى البرنامج إلى تنفيذخطة العمل التالية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، ولمجابهة تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحي، علما وأن تنفيذ هذه الخطة مناطة بعهدة الديوان الوطني التونسي للسياحة ووكالة التكوين في مهن السياحة في إطار عقود الأهداف.

وتتبني إستراتيجية البرنامج في مجال النشاط السياحي على المحاور الأساسية التالية:

1.تنويع العرض السياحي: وذلك من خلال:

- ❖ تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية من خلال:
- ▪ وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتوج الفندقي وإحداث أقطاب للسياحة البديلة بالجهات الداخلية،
- ▪ إرساء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستثمار المشترك بما يضمن ترقية القطاع خدمة للتنمية المستديمة،
- ❖ مواصلة تنفيذ الدراسة الاستراتيجية لتنمية السياحة التونسية والداعية خاصّة إلى تعزيز وتثمين المنتوج الموجود من خلال التنسيق مع البلديات قصد مراجعة أمثلة تهيئة المناطق السياحية الموجودة وإدراج أنشطة مكمّلة للنشاط الفندقي على غرار النشاط التجاري أو السكني.
- ❖ تنويع المنتوج والتشجيع على التجديد فيه عبر إحداث مناطق سياحية غير شاطئية من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من موسمية المنتوج البحري.
- ❖ تنمية الجهات من خلال وضع الأطر الكفيلة بتركيز محطّات سياحية بالمناطق الداخلية
- ❖ إستغلال كافة المجال الترابي للغرض السياحي من خلال التدخل في إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة وتوظيف أمثل للخصوصيات الطبيعية والثقافية بكافة الولايات وإخراج النشاط السياحي من دائرة المناطق السياحية وتركيزه بالفضاء الغابي والفضاء الفلاحي والفضاء العمراني والفضاء الصحراوي.

❖ إعادة النظر في منوال التهيئة السياحية من خلال إيلاء أهمية أكبر لتصميم المناطق السياحية لإيجاد مشهد عمراني سياحي يمكن أن يمثل عنصر جلب.

❖ تدعيم الأنشطة البحرية بالموانئ الترفيهية.

2. تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين:

أ. تحسين الجودة:

ترتكز خطة عملالبرنامج في مجال الجودة على المحاور التالية:

- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي،
- وضع مواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية،

ب. النهوض بجودة منظومة الدراسات السياحية العليا والتكوين في مهن السياحي وتنمية الموارد البشرية بالقطاع،

3. تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية:

1.3تطوير حصة الوجهة التونسية من الأسواق التقليدية غير التقليدية:

سيتم الشروع في تنفيذ استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الطارئة سواء على مستوى صناعة السياحة في العالم أو على مستوى سلوك المستهلك بسبب فيروس كورونا المستجد عبر:

- وضع خطة ترويجية لتجاوز تأثيرات وتداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحي تتلاءم أكثر فأكثر مع تطلعات جميع السياح والشرائح المستهدفة،
- التوجه أكثر فأكثر للأسواق ذات المخزون الهام،
- العمل على تنويع العرض السياحي وتحسين الخدمات المسداة عبر تنويع أنماط الإيواء والتركيز على المنتجات السياحية ذات القيمة المضافة التي من شانها القطع مع موسمية القطاع واستهداف الشرائح ذات القدرة الانفاقية العالية،

2.3 دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار:

❖ **بالنسبة للسوق الداخلية:**

- تكثيف الحملات الاشهارية بالسوق الداخلية لمزيد إستقطاب السياح التونسيين
- احداث الية لتنمية المبيعات على غرار ما هو معمول به في الاسواق الاوروبية.
- استغلال الوسائل الحديثة للاتصال والوسائط الاجتماعية
- الترويج للسياحة العلاجية والطبية وسياحة المؤتمرات.

❖ **بالنسبة للأسواق المغاربية:**

- انجاز حملات اشهارية مشتركة بالأسواق المغاربية،
- تطوير المجهودات التسويقية من خلال مزيد ربط الصلة بين مهني القطاع بتونس والبلدان المغاربية،

3.1 إستراتيجية البرنامج في مجال الصناعات التقليدية:

تهدف استراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية بالأساس، إلى جعل الصناعات التقليدية صناعة عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة، تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار.

وطبقا للمحور الاستراتيجي الخاص **"بنشاط الصناعات التقليدية"**،فإن خطة العمل المعتمدة تنبني بالأساس على تحقيق هدفين (02) إستراتيجيين على المدى البعيد وهما**" تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة "**و**"تدعيم عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية**«وسيتم متابعة تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاثمؤشرات إستراتيجية وهيكالتالي:

- **المؤشر الإستراتيجي عدد 1:** تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع،
- **المؤشر الإستراتيجي عدد 2:** نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي **8000** دينار،
- **المؤشر الإستراتيجي عدد 3:** نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية،

ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرسومة يسعى البرنامج في مجال الصناعات التقليدية إلى مواصلة تنفيذ المحاور الرئيسية التالية والمدرجة ضمن المخطط الوطني للنهوض بالقطاع:

1. تطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالاستثمار:

❖ تأهيل الحرفيين والمؤسسات الحرفية:

يتكون البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الحرفية من ثلاث برامج فرعية:

- **برنامج تـأهيل الحرفيين**: يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الحرفيين العاملين في الاقتصاد غير المنظم إلى الاندماج في الاقتصاد المنظم.
- **برنامج هيكلة المؤسسات الحرفية:**يستهدف هذا البرنامج الحرفيين والمؤسسات الحرفية العاملة في الاقتصاد المنظم وغير المهيكل،ويهدف إلى تمكين الحرفيين والمؤسسات الحرفية الذين يواجهون صعوبات سيما منها المالية من إعادة هيكلة مؤسساتهم بما يساعدهم على أن يكونوا مؤهلين للانخراط في برامج التأهيل..
- **برنامج تأهيل ورفع القدرة التنافسية:** يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل الحرفيين والمؤسسات الحرفية العاملة في الاقتصاد المنظم والمهيكلعبر الرفع من قدرتهم التنافسية.

❖ دفع الاستثمار:

- حفز المبادرة الخاصة لاسيما في الاختصاصات الواعدة،
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال خاصة بتكثيف برامج تطوير المؤسسات وتعصير طرق عملها وتطوير الموارد البشريــة،
- تحسين البنية الأساسية،
- مزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة واستكشاف فرص الاستثمار،
- إرساء منظومة أو علامة مميزة للحرفيين والمؤسسات الحرفية المتميزة،
- مراجعة وتقييم مفهوم الفضاءات المخصصة للصناعات التقليدية (قرى حرفية، فضاءات تجارية، فضاءات إنتاج...)،

2.النهوض بالجودة:

- استكمال إسناد علامة الجودة للمنتوجات التقليدية وضبط كراسات شروط خصوصية،
- تفعيل القانون المتعلق بتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية وبيانات المصدر لمنتوجات الصناعات التقليدية،

- إحداث منظومة جديدة خاصة بالجودة للمؤسسات الحرفية،
- تعميم تبسيط الإجراءات على مستوى المراقبة الفنية عند التصدير في كافة الجهات،
- إحداث منصة الكترونية خاصة بمخزون الديوان الوطني للصناعات التقليدية من التنقلات الفنية للمنتوجات وجعلها على ذمة المستهلك عن بعد.
- إعداد مواصفات جديدة،
- إنجاز وتجسيد مشاريع بحث وتجديد وتثمين نتائج البحوث،
- تطوير أساليب مراقبة الإنتاج المطبوع والتصدير المراقب،
- تطوير التجارة الإلكترونية.

3.البحث والتجديد:

يرتكز دعم البحث والتجديد على:

- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،
- اقتناء براءة اختراع لتطوير تقنيات الإنتاج.
- تنويع الإنتاج بالإعتماد على التراث الوطني التونسي من خلال إبرام إتفاقية مع وزارة الثقافة،
- إحداث ورشات تجريبية لإنجاز قطع كبيرة الحجم والتصاميم الجديدة والقيام بتجارب في الأشكال والألوان

4.تعزيز فرص ترويج المنتوج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية:

سيتم العمل على:

- إعداد دراسة لإحداث هيكل في إطار تشاركي بين القطاع العام والخاص يعنى بتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتسويق منتجاتهم،
- مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية ونشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع،
- إحداث قواعد إنصات ومتابعة تطور الأسواق وتسويق المنتوج،

- تقييم مسالك الترويج وابتكار أنماط جديدة.

إستراتيجية البرنامج (نشاط الصناعات التقليدية) في مجال مقاربة النوع الاجتماعي:

تهدف سياسة الديوان الوطني للصناعات التقليدية (فاعل عمومي رئيسي)،في **مجال مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص**[2] ،إلى الرفع من نسبة النساء المساهمات في النشاط الاقتصادي والمساهمة **"في مرور عدد من النساء الناشطات في القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل"** لضمان احتساب عملهن في الناتج الوطني الخام وانتفاعهن بالتغطية الاجتماعية.

وتتبني خطة العمل المنبثقة عنها على خمس محاور رئيسية للتدخل:

1. التمكين الاقتصادي: الرفع من تشغيلية النساء في الوسط الريفي بتقريب خدمات التكوين المهني وتنويع اختصاصاته،
2. النفاذ إلى الموارد ووسائل الإنتاج،
3. تيسير المرور من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم،
4. دعم المبادرة الاقتصادية ونشر ثقافة الاقتصاد التضامني، النفاذ إلى الأسواق،...
5. إنتاج البيانات والإحصائيات وتبويبها حسب النوع الاجتماعي والوسط الجغرافي واعتمادها في إعداد وتقييم المخططات التنموية.

2.1 تقديم خارطة البرنامج

بالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهياكل مهمةالسياحة، أي في ظل غياب كلي لإدارات فنية تابعة للوزارة تشرف على القطاع، أوكلت للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وغير الإدارية الخاضعة للإشراف جميع المهمات ذات الصبغة الفنية. هذا وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين**(02)** وهما:

❖ **البرنامج الفرعي عدد 1: قيادة القطاع السياحي**

[2]تتنزل السياسة التي سيعمل على تنفيذها وبلوغ أهدافها خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 ضمنالإستراتيجية الوطنية الموضوعة في هذا الخصوص وتماشيا مع أهداف التنمية المستديمة السبعة عشر للأمم المتحدة والتي تقتضي في هدفها الخامس المساواة الشاملة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمرأة

❖ **البرنامج الفرعي عدد 2: قيادة قطاع الصناعات التقليدية.**

2. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

2. 1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

تتمثل أهداف البرنامج في:

❖ **الهدف 1.1: تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي:**

- **تقديم الهدف:** تسعى المهمة من خلال هذا الهدف إلى الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات السياحية في تونس وتعزيز النتائج الإيجابية المرجوة من القطاع السياحي في تحفيز النمو الاقتصادي وتدعيم مسار التنمية المستدامة .
- **تقديم المؤشرات:**

➢ **المؤشر 1.1.1:حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط:** يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على حصة السوق التونسية من السياح الوافدين على ضفة البحر الأبيض المتوسط وذلك بالمقارنة مع عدد الوافدين على الوجهات والأسواق المنافسة(المغرب، مصر،الأردن،تركيا) ... ويتم احتسابه من خلال نسبةالسياحالوافدينعلىتونسمقارنةبعددالوافدينعلىالوجهات المنافسة.

وفي علاقة بالهدف الاستراتيجي فإن هذا المؤشر من شأنه أن يقيم مدى القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية و مدى نجاعة الاليات المعتمدة لتحسين جودة الخدمات وتنويع المنتوج و نجاعة اليات الترويج المعتمدة للتعريف بخصائصه و مميزاته.

- **انجازات وتقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس أداء الهدف	وحدة القيس	إنجازات	ق.م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 1.1.1:حصةالسوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية	مليون وافد*					
	تونس	2,012	3,7	5,7	9,5	9 ,880
	المغرب	2,778	#	#	#	#

الأخــرى بحــوض البحــر الأبيض المتوسط**	**مصر**	3,5	#	#	#	#
	الأردن	#	#	#	#	#
	تركيا	15,826	#	#	#	#

***تبقى هذه التوقعات رهينة تطور الوضع الصحي والوبائي المرتبط بجائحة كورونا وعودة حركة الملاحة الجوية العالمية**
**** في ظل الأوضاع الصحية في العالم وضبابية الرؤية في القطاع السياحي نتيجة تفشي الجائحة لم تتمكن مصالح الديوان الوطني التونسي للسياحة من الحصول على توقعات بالنسبة للدول المنافسة**

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:** لتحديد التوقعات بالنسبة لهذا المؤشر تم اعتماد منهجية مبنية على السيناريو الاكثر واقعية والذي ينص على فترة 3 سنوات **(2021 / 2022 / 2023)** لاستعادة نتائج **2019**، وذلك استنادا الى إمكانية عودة نشاط بعض الأسواق منها أسواق الجوار الجزائرية والليبية أسواق أوروبا الشرقية والوسطى والتونسيين المقيمين بالخارج إضافة إلى تسهيل الإجراءات امام السياح لدخول التراب التونسي. ولكن تبقى التقديرات الكمية المقدمة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالعوامل التالية:

1) الوضع الوبائي العالمي والمحلي ومدى السيطرة عليه.

2) طبيعة الإجراءات أو قيود السفر التي ستفرضها الأسواق الوافدة على الوجهة التونسية.

3) مدى التقدم في برنامج التلقيح ضد فيروس كورونا سواء في تونس أو في باقي بلدان العالم لاحتواء الأزمة -والسيطرة على هذا الوباء.

- **<u>المؤشر 2.1.1: تطور العائدات السياحية:</u>** يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على تطور العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي، ويحتسب عن طريق معادلة بين العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي مقارنة بالمداخيل الجملية من العملة الصعبة للبلاد.

- **انجازات وتقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس أداء الهدف	وحدة القيس	إنجازات	ق.م	تقديرات		
		2020	2021*	2022	2023	2024
المؤشر 2.1.1:تطور العائدات السياحية	**مليون دينار**	2.018,4	2.500	3.500	5.700	5.930

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

لتحديد التوقعات الخاصة بهذا المؤشر تم تبني السيناريو الاكثر واقعية والذي ينص على فترة 3 سنوات **(2021 / 2022 / 2023)** لاستعادة نتائج **2019** وذلك استنادا الى إمكانية عودة نشاط بعض الأسواق منها:

- أسواق الجوار: الجزائرية والليبية
- أسواق أوروبا الشرقية والوسطى
- التونسيين المقيمين بالخارج
- تسهيل الإجراءات امام السياح لدخول التراب التونسي

ولكن تبقى هذه التوقعات الخاصة بمؤشري العائدات وعدد الوافدين مرتبطة ارتباطا مباشرا بالعوامل التالية:

1) الوضع الوبائي العالمي والمحلي ومدى السيطرة عليه.
2) طبيعة الإجراءات أو قيود السفر التي ستفرضها الأسواق الوافدة على الوجهة التونسية.
3) مدى التقدم في برنامج التلقيح ضد فيروس كورونا سواء في تونس أو في باقي بلدان العالم لاحتواء الأزمة -والسيطرة على هذا الوباء.

❖**الهدف 2.1 : تعزيز تواجد المرأة على مستوى مواقع القيادة**

تقديم الهدف :يسعى هذا الهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في مواقع القيادة العليا وفي مراكز صنع القرار داخل المؤسسة السياحية عن طريق إزالة أشكال المعوقات التي تعترض تلك المشاركة، ومنح الفرص بالتساوي بين المرأة والرجل وعلى أساس مبدأ الكفاءة لا غير وجعل فرصة الترقية في الوظائف ذات مضامين عادلة من خلال تعزيز قدراتها في هذه المجالات بكافة الأشكال كالتكوين وبرامج بناء القدرات وغيرها...

- **المؤشر 1.2.1:**نسبة النساء في مواقع القيادة :**سيتم العمل على هذا المؤشر فور توفر المعطيات الإحصائية المحينة.**

❖ **الهدف3.1 : تدعيم دورالصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة:**

✓**تقديم الهدف:** تسعى المهمة من خلال هذا الهدف الى تعزيز التموقع التنافسي لمنتوجات الصناعات التقليدية، وذلك بالعمل على تثمين القطاع و تأهيل العاملين فيه، والنهوض بجودة المنتوج ودعم مجالات البحث والتشجيع على الابتكار والتجديد وتعصير القطاع ككل وتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الجهوي والوطني والدولي.

- **تقديم المؤشرات:**

➢ **المؤشر 1.3.1: تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع الاجتماعي:**مؤشر يمكن عبر تفصيل المعلومات حسب النوع والجهة من متابعة وتقييم آليات المساندة في المجال وتأثيرها على النساء والرجال معا، وبالتالي تعديل وإحكام تصويب التدخلات والبرامج الرامية إلى دفع عجلة الاستثمار بكل الولايات وتنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة.

- **انجازات وتقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس أداء الهدف :المؤشر 1.3.1:تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع الاجتماعي	وحدة القيس	إنجازات		ق.م		تقديرات					
		2020		2021		2022		2023		2024	
		إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الشمال الشرقي	عدد	500	997	550	1100	500	997	613	1227	597	1194
الشمال اغربي		303	607	335	670	303	607	378	747	363	727
الوسط		542	1084	600	1200	542	1084	667	1334	650	1300
الوسط الغربي		151	303	170	340	151	303	187	373	181	363
الجنوب الشرقي		325	650	350	700	325	650	250	501	390	779
الجنوب الغربي		347	694	380	770	347	694	427	854	415	831

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

تم مبدئيا اعتماد نسبة تطور بـ 30% كقيمة مستهدفة في أفق 2024 لكنه مؤشر قابل للتطوير خصوصا بالنسبة للمرأة وذلك في ارتباط وثيق بالهدف المتعلقبالترفيع في عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية.

➢ **المؤشر 2.3.1: نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار:**

مؤشر ذو بعد اجتماعي اقتصادي يمكن من متابعة فرص التنمية الاقتصادية في القطاع لاسيما المداخيل وظروف العمل والعيش والتمكين الاقتصادي عموما.

- **انجازات وتقديرات المؤشر:**

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات 2022	2023	2024
المؤشر 2.3.1:نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار	نسبة	%30	%35	%40	%45	%50

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

من المنتظر أن تتطور نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار بـ 5 نقاط مئوية سنويا بالنسبة للسنوات الثلاث المقبلة ، وهي نسبة تأخذ بعين الاعتبار تداعيات أزمة كوفيد 19 وما سببته من صعوبات جراء توقف منظومة التزود بالمواد الأوليةوالإنتاج والترويج والتسويق على المستويين المحلي والدولي.

هذا، وبالتوازي، تشير الإحصائيات إلى وجود بوادر انتعاشة على مستوى الرجوع إلى النسق العادي للاستثمار والإنتاج والتسويق،لاسيما تنظيم المعارض الجهوية،والمحلية،والوطنية، والدولية.

وسيتواصل العمل من أجل تعصير القطاعوذلك عبر استغلال الطاقات الكامنة به، وتثمين ميزاته التفاضلية،وتشخيص فرص تطوير جديدة للترفيع في هذه النسبة والترفيع في معدل الدخل السنوي،عبر مواصلة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية قطاع الصناعات التقليدية.

❖ **الهدف 4.1: الترفيع من عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية:**

- **تقديم الهدف:**هدف مراعي عموما لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرصبين المرأة والرجل من أجل ضمان تنمية شاملة وعادلة منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة والتعهدات الدولية، يرمي هذا الهدف إلى مزيد تمكين المرأة من وسائل الإنتاجوالتحكم في عملية الترويج ومتابعة إدماجهن ضمن القطاع المهيكل.
- **تقديم المؤشرات:**
- **<u>المؤشر1.4.1: نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية:</u>**مؤشر كمي سيمكن من احتساب تطور نسبة المشاريع النسائية المحدثة والمدرجة ضمن القطاع المنظم.
- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	2021	تقديرات		
				2022	2023	2024
المؤشر1.4.1: نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية.	نسبة	%35	%35	%37	%39	%42

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاثسنوات:** سيتم العمل خلال السنوات المقبلة على استرجاع نسق الاستثمار تدريجيا بعد تداعيات أزمة كورونا على القطاع، والاقتراب من تحقيق التكافؤ النوعي على مستوى الاستثمار.

2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامجالسياحة والصناعات التقليدية

الوحدة:ألف دينار

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022(أ.د)	دعائم الأنشطة
السياحة والصناعات التقليدية	**الهدف 1.1: تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي**	**-المؤشر 1.1.1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط:5,7 مليون وافد** **- المؤشر 2.1.1: تطور العائدات السياحية: 3.500م.د**	**دعم القطاع السياحي**	102934أ.د	▪ إبراز وتثمين الخصوصيات الإنسانية والتاريخية والثقافية والمناخية لتونس في محيطها الأرومتوسطي والتأكيد على التواصل الترابي والحضاري

					والثقافي لتونس مع الفضاء الأوروبي. ▪ وضع خطة ترويجية خاصة للتعريف بالمدن والمحطات السياحية التي لا يقبل عليها السياح بكثافة ▪ تحسين خدمات استقبال السياح الجزائريين القادمين عبر البرّ على مستوى المعابر الحدودية ▪ تكثيف الحملات الرقابية الوطنية الموجهة
			التعليم العالي	3110أ.د	▪ تعصير الخدمات الإدارية والوسائل البيداغوجية بالمعهد ▪ تحيين بوابة المعهد حتى تكون أكثر تفاعلية
	الهدف 2.1:تعزيز تواجد المرأة على مستوى مواقع القيادة	**المؤشر1.2.1: نسبة النساء في مواقع القيادة**	**التكوين في مهن السياحة**	16615أ.د	▪ تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي المختصة بين مؤسسات التكوين السياحي المماثلة بالبلدان الأجنبية. ▪ برمجة حملات دعائية وتعريفية بمنظومة التكوين السياحي والفندقي بالوسط المدرسي
	الهدف3.1 : تنمية القدرة التنافسية لقطاع	**- المؤشر 1.3.1: تطور مواطن الشغل المحدثة حسب الجهات والنوع الاجتماعي:**	**دعم قطاع الصناعات التقليدية**	**21070أ.د**	▪ المشاركة في التظاهرات الوطنية

	الصناعات التقليدية وتدعيم دوره في التنمية المحلية والجهوية المستدامة.		إناث	ذكور		والجهوية المتصلة بمجال الاستثمار. ▪ جرد المعطيات الإحصائية المتعلقة بعدد المؤسسات الناشطة فعليا في القطاع وتدقيقها ▪ تشخيص ودراسة مشاريع الانتصاب للحساب الخاص في القطاع وإحالتها للتمويل عبر خط تمويل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وخط تمويل المنظومات الاقتصادية في الصناعات التقليدية وبقية آليات التمويل المتاحة في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل ▪ المتابعة الميدانية والإشراف على مراكز المراقبة وعمليات الطابع
		الشمال الشرقي	600	1200		
		الشمال الغربي	370	750		
		الوسط الشرقي	660	1320		
		الوسط الغربي	190	380		
		الجنوب الشرقي	385	770		
		الجنوب الغربي	420	850		
		- المؤشر 2.3.1: نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار:40%				
	الهدف 4.1: الترفيع من عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية	**- المؤشر1.4.1:نسبة النساء باعثات المؤسساتالحرفية:37%**				
					الابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة	759أ.د	▪ إنجاز مجموعة من الابتكارات بتقنيات وزخارف متنوعة، ▪ إبرام اتفاقيات شراكة لابتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية. ▪ التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات

					تكوينيـــة لتطـــوير المؤهلات الحرفية ▪ تمكينـــالحرفيين مـــن تصاميم جديدة. ▪ اتفاقيـــات شـــراكة لتأثيـــث وحـــدات فندقية مختلفة

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

حرصا على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرجوة والمحددة في مشروع إطار الأداء، وحيث أوكلت للفاعلين العموميين، مهمة تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيم المنشودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد لبرنامج **«السياحة والصناعات التقليدية "** ،فان مهمة السياحة ملزمة بمواصلة العمل بآلية عقود الأداء مع الفاعلين العموميين" **الديوان الوطني التونسي للسياحة"** و"**وكالة التكوين في مهن السياحة" و" الديوان الوطني للصناعات التقليدية"** و"**المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة " بعنوان** سنوات **2022 – 2024** باعتبارها تعد من أهم الآليات الحديثة لحوكمة التصرف في الميزانية.

وفيما يلي أهم الأنشطة التي سيساهم الفاعلون العموميون في إنجازها من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومؤشرات قيس الأداء للبرنامج بعنوان سنة **2022**:

جدول عدد7 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق السياسة العمومية	الإعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022
1.الديوان الوطني التونسي للسياحة	**1) في مجال الإستثمار:** ▪ تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية ▪ تنويع نمط الاستثمار بإنجاز المشاريع السياحية غير التقليدية ▪ إنجاز المشاريع السياحية في مناطق تشجيع الاستثمار **2) في مجال الجودة:** ▪ تحسين جودة المنتوج السياحي من خلال تكثيف عمليات التفقد والتأطير بالمؤسسات السياحية . **3) في مجال الترويج للوجهة السياحية التونسية:** **1.3بالنسبة للأسواق التقليدية وغير التقليدية:** ▪ التركيز على حملات دعائية رقمية . ▪ التعاون مع اهم المدونين والمشاهير العالميين في الترويج للوجهة السياحية التونسية. ▪ القيام بعمليات استشهارية في عدد من اهم التظاهرات الرياضية والثقافية العالمية والتي تتميز بتغطية إعلامية هامة . ▪ تكثيف برامج استضافة الصحفيين والمدونين ومشاهير الثقافة والرياضة وتمكينهم من الاطلاع على المخزون الحضاري والثقافي التونسي ومميزات المنتوج السياحي التونسي. ▪ تنظيم ورشات عمل تستهدف شبكات البيع ومتعهدي الرحلات قصد تعزيز الشراكة في المجال.	**11563 أ.د** **100 أ.د** **45328 أ.د**

	▪ تكثيف التّظاهرات الثّقافيّة والرّياضيّة التي من شانها خلق الحدث على غرار المهرجانات والرّاليات مع الحرص على تغطيتها إعلاميّا. **1.4بالنسبة للسوق الداخلية وأسواق الجوار:** ▪ تكثيف العمليات الدعائية وخاصة منها الرقمية الموجهة للسياحة الداخلية وسياحة الجوار.	
2.وكالة التكوين في مهن السياحة	▪ تحديث تجهيزات ومعدات مدارس التكوين. ▪ رقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد ▪ تعزيزمنظومة التكوين السياحي بإطارات تستجيب لمقياس الخبرة المهنية والقدرات العلميةوتعصيربرامج التكوين وتطوير كفاءة المكونيين. ▪ مضاعفة طاقة التكوين من خلال المرور من طاقة تكوين تقدر بـ 1350 متكونا حاليا إلى 2700 متكونا .	**16615 أ.د**
3.الديوان الوطني للصناعات التقليدية	**1. تطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالاستثمار:** ▪ مزيد تفعيل سبل الشراكة والتعاون مع الهيئة التونسية للاستثمار في اتجاه ملاءمة تدخلاتها في القطاع. ▪ تنظيم ندوات جهوية وإقليمية حول مكامن الاستثمار في القطاع موجهة لطالبي الشغل والمستثمرين المحتملين . ▪ مراجعة وتحيين النصوص القانونية المنظمة للاستثمار في القطاع . ▪ إصدار دليل المستثمر في قطاع الصناعات التقليدية طبقا لمجلة الاستثمار الجديدة والأوامر الترتيبية ذات العلاقة، ▪ تركيز سجل وطني للمؤسسات الحرفية . ▪ إبراز أنشطة القطاع في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف بما يمكننا من متابعة دقيقة لوتيرة تطور القطاع على مستوى التشغيل وتقييم اليد العاملة النشيطة ▪ تمكين الباعثين الجدد سيما منهم خريجي التعليم العالي منهم من فرص للتعريف بمنتوجاتهم من خلال توفير فضاء لفائدتهم ضمن صالون الابتكار في الصناعات التقليدية. **2.النهوض بالجودة:** ▪ وضع مراجع فنية تساهم في تطوير وصنع منتوجات أكثر نجاعة وسلامة وحماية للبيئة .	**21070أ.د**

	▪ وضع دليل لمراقبي الجودة والقيام بحملات تحسيسية حول أهمية الانخراط في هذه المنظومةمع مواصلة الإعداد لإحداث علامة جودة وطنية لمنتجات الصناعات التقليدية. ▪ تشجيع الحرفيين والمؤسسات الحرفية على الانخراط في برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات عبر تبني منظومة الإنتاج المطبوع. **3.البحث والتجديد** ▪ انتقاء المؤسسات الحرفية التي ستؤمن عمليات التأهيل الميداني للحرفيين ▪ إحداث نظام خاص بالتدريب والتأهيل المهني في الصناعات التقليدية ▪ تنويع أنماط خدمات التأطير والتأهيل والمرافقة المسداة لفائدة الحرفيين والباعثين الجدد. **4.ترويج المنتوج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية** ▪ المشاركة في التظاهرات المهنية والتجارية الدولية والوطنية ▪ القيام بحملات إتصالية وإشهارية	
4.المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة	▪ تقريب خدمات المركز للحرفيين المتمثلة أساسا في تمكينهم من تصاميم جديدة. ▪ إنجاز مجموعة من الابتكارات تحت إشراف فني للمركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الزربية والحياكة . ▪ إبرام إتفاقيات شراكة لإبتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية و لتوفير الموارد البشرية الضرورية للقطاعولتأثيث بعض الوحدات الفندقية. ▪ التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتأهيل المؤهلات الحرفية.	**759 أ.د**

1- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

يبين الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى **2022-2024** لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية:

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	61360	66133	62700	73764	77283
نفقات التسيير	11028	16011	16355	18611	19501
نفقات التدخلات	77990	56123	65188	127851	132215
نفقات الاستثمار	192	230	245	567	593
المجموع دوناعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية	**150569**	**138 497**	**162488**	**220793**	**229592**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية	**150569**	**139347**	**163358**	**221663**	**234462**

❖ تحليل إجمالي لنفقات البرنامج لسنة 2022:

ضبطت نفقات برنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2022 في حدود163358 أ.د مقابل 139347 أ.د سنة 2021 وتتوزع كما يلي:

❖ نفقات التأجير

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2022 في حدود 62700 أ.د مقابل 66133 أ.د سنة 2021 أي بنقص قدره 5,19-%.

❖ **نفقات التسيير**

ضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعا لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2022 في حدود 16905 أ.د مقابل 16538 أ.د سنة 2021 مسجلة بذلك نسبة ارتفاع ب 2,22%.

هذا وقد قدرت الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية ب 550 أ.د موزعة كما يلي:

-300 أ.د لوكالة التكوين في مهن السياحة.

-250 أ.د للديوان الوطني للصناعات التقليدية.

❖ **نفقات التدخلات**

ضبطت نفقات التدخلات لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية في حدود 83508 أ.د تعهدا و دفعا لسنة 2022 مقابل 56446 أ.د تعهدا و دفعا سنة 2021 أي بنسبة ارتفاع تقدر ب% 47,94(ترسيم مبلغ قدره 18000 أ.د للحسابات الخاصة في الخزينة على نفقات التدخل الخاصة بالبرنامج)

هذا وقد قدرت الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية ب 320 أ.د موزعة كما يلي:

-120 أ.د لوكالة التكوين في مهن السياحة.

-200 أ.د للديوان الوطني التونسي للسياحة.

❖ **نفقات الاستثمار**

ضبطت نفقات الاستثمار لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2022 في حدود 245أد تعهدا ودفعا مقابل 230أد تعهدا ودفعا سنة 2021.

وتخص نفقات الاستثمار البرنامج الفرعي "قيادة القطاع السياحي" وهي موجهة بالأساس إلى إنجاز مشاريع جديدة.

البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج "يحي الشواشي ، المدير العام للمصالح المشتركة "

تاريخ تولّيه المهمة : قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 19 ماي 2021

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1تقديم إستراتجية البرنامج:

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في مساندة البرنامج العملياتي " السياحة والصناعات التقليدية"، من خلال دوره الإداري والمالي واللوجستي وذلك أساسا عبر تركيز نظم التصرف والتسيير الحديثة وتطوير الموارد البشرية.

2.1الإشكاليات المطروحة على مستوى البرنامج:

تحول عدة إشكاليات دون تحقيق الاهداف المرجوة القيم المنشودة للأنشطة التي تعهد لبرنامج القيادة والمساندةوتعرقل حسن السير العادي للعمل وهي كالتالي:

- محدودية الموارد البشرية وخاصة أعوان التنفيذ (عدم الترخيص في الانتدابات في السنوات الأخيرة).
- محدودية الموارد المخصصة للتكوين ورسكلة الأعوان لتأهيلهم للقيام بالأعمال الموكولة إليهم خاصة في المجالات الخصوصية.
- محدودية طاقة استيعاب المقرالحالي لكافة أعوانالمهمة، إلى جانب محدودية الفضاء الضروري لحفظ الأرشيف الجاري والتوثيق.

وفي إطاردعم مبادئ الحوكمة والشفافية و حسن التصرف،وتماشيا مع التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة و ترشيد التصرف المالي و اللوجستي،تتنزل التوجهات الإستراتيجية للبرنامج على النحو التالي:

- ضمان حوكمة المهمة وبرامجها،
- ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة،

2.1 تقديم خارطة البرنامج

تم تحديد برنامج فرعي وحيد لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج "القيادة والمساندة"

2.أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

فـــــــي إطار ملائمة إطار القدرة على الأداء لبرنامج القيادة والمساندة لمهمة السياحة بما ينسجم مع المحاور الإستراتيجية العامة والمشتركة بين مختلف المهمات التي تندرج في إطار التوجهات الوطنية لتطوير حوكمة المهمات وضمان التصرف الناجع في مواردها وتحسين نجاعة وفاعلية الخدمات الإدارية وضبط إطار ملائم للتصرف في الموارد المالية والبشرية وتوظيفها بطريقة تضمن تحقيق أهداف الوزارة وذلك بالتركيز على ضمان حوكمة المهمة وبرامجها وضمان التصرف الناجع في مواردها.

1.2تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

يسهر برنامج القيادة والمساندة على متابعة تطور تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية متمثلة فـــــي:

❖ **الهدف الإستراتيجي عدد 1 : ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة**

هـــــدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات و مستلزمات المرحلة لتطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة التي تمثل الدعامة الرئيسية لتطوير فاعلية برنامج القيادة و المساندة ،والذي يحتم تطوير طرق أداء هياكل القيادة و المساندة بما يتماشى مع قواعد حسن التصرف و الحوكمة(بعث هيكل تنظيمي ومعلوماتي يمكن من تنفيذ التوجهات الاستراتيجية للمهمةو تطوير خدماتها و تحسين التنسيق بين برنامج القيادة والمساندة البرنامج العملياتي فيما يخص حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية والشؤون القانونية وتطوير السياسة الاتصالية للمهمة ومتابعة توصيات هياكل الرقابة وتطوير المنظومة المعلوماتية.)

ويعمل برنامج القيادة والمساندة على ضمان تحقيق نجاعة مهمة السياحة وذلك عبر متابعة مدى تحقيق المؤشرات التالية:

- **تقديم المؤشرات:**

- **المؤشر 1.1.1.9: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية.**

يعطي هذا المؤشر فكرة حول مدى متابعة تنفيذ توصيات هياكل القيادة بالوزارة. وقد تم اختيار هذا المؤشر بناء على ما يقتضيه ارساء مبادئ الحوكمة عبر تطوير سبل التنسيق بين مختلف رؤساء البرامج ومختلف المتدخلين بالاعتماد على مختلف الآليات الجديدة للتصرف حسب الأهداف.

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر 1.1.9: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذاتالأولوية.	**نسبة**	**-**	**-**	**30**	**45**	**60**

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

سيتم العمل على متابعة نسبة تنفيذ توصيات وقرارات اللجان التالية: لجنة التقييم والمتابعة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، لجنة التمويل العمومي، لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات ، اللجنة القطاعية لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والميزانية،اللجنة الفنية الاستشارية لصندوق حماية المناطق السياحية ،هيئة التصرف في صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي(في انتظار استكمال بعث بعض اللجان الأخرى على غرار لجنة قيادة البرنامج و لجان الرقابة الداخلية ....)

تم اعتماد النسب التقديرية لسنوات 2022-2024 لمؤشر نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية باعتبار أنه لا توجد احصائيات سابقة لنسب تنفيذ قرارات هذه اللجان، على ان يتم تحسينه تدريجيا في السنوات المقبلة

- **المؤشر2.1.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة:**

يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع منظوريها كما يعكس مدى تكريس المهمة لمبادئ الحوكمة الرشيدة وخاصة منها مبدأ الشفافية مع كافة المتعاملين معها ومع هياكل الرقابة والمجتمع المدني بما يدعم ثقة الإدارة من خلال تسهيل النفاذ إلى المعلومة وهو كذلك تكريس للتوجه العام للبلاد لدعم ركائز الإدارة المفتوحة.

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
المؤشر2.1.9: نسبةزيارة الموقع الرسمي للمهمة	**نسبة**	-	-	25	45	75

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب زيارة الموقع الرسمي للمهمة وذلك عبرالقيام بعملية التحيين الدوريللمعطيات و البيانات المدرجة بالموقع والعمل على إدراج كل الأنشطة التفاعلية و نشركلالوثائقوالقراراتوالمنشورات الخاصةبالوزارة مع تحسين الخصائص الفنية له لتسهيل عملية الولوج للمعلومة باللغات العالمية المتاحة لمنظوري الإدارة.

❖ **الهدف الإستراتيجي عدد 2 : إحكام التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص:**

يندرج هذا الهدف في إطار التوجه الوطني الرامي إلى التحكم في كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المخصصة للتنمية مع المحافظة على التوازنات المالية للدولة والعمل على تطوير العنصر البشري عبر تعزيز الآليات لتدعيم الإدارة بالإطارات الكفاءة ودعم التكوين. وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة تحقيق الهدف.

➢ **المؤشر 1.3.1.9: الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور:**

يندرج اختيار هذا المؤشر بناء على التوجه الرامي إلى التقليص من كتلة الأجور مقارنة بالموارد المخصصة لميزانية التنمية. هذا، ويحرص برنامج القيادة والمساندة على المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور ودراسة مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على حوكمة

التصرف في كتلة الأجور كالإنتدابات الجديدة أو حوكمة التصرف في الموارد البشرية عبر إعادة التوظيف والتكوين والترقيات والنقل وكيفية سد الشغورات كما أن القراءة الأولية لهذا المؤشر تحيلنا إلى مدى مصداقية تقديرات الميزانية مقارنة بالإنجازات.

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	2023	2024
المؤشر1.3.9: الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور	نسبة	5.71	5	4.5	4	3.5

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:**

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى التحكم في كتلة الأجور وذلك عبر حوكمة التقديرات عن طريق الضبط الدقيق للحاجيات بالاعتماد على آلية البرمجة السنوية للنفقات للسنة س- 1 و التقرير السنوي لأداء المهمة لس -1، آلية الرقابة المعدلة...)

المؤشر 2.2: نسبة تنفيذ المخطط السنويللتكوين:يعكس هذا نسبة تنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة ضمن المخطط السنوي لتكوين أعوان مهمة السياحة حسب المتطلبات الحقيقية للأعوان ومراكز العمل.

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	2023	2024
المؤشر.2.1.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين	نسبة	70.48	72	75	85	95

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى تحسين نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالمهمة وذلك عبر برمجة محاور تكوينية متلائمة أكثر مع متطلبات مختلف الهياكل الإدارية حسب اختصاصاتها مع العمل على حوكمة الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ المخطط.

❖ **الهدف الإستراتيجي عدد3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة:**

يندرج هذا الهدف في إطار الحرص على المحافظة على التوازنات المالية للدولة عموما وضمان ديمومة الميزانية كأحد الآليات الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة للدولة .

- **المؤشر 3.2: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية**

يندرج هذا المؤشر في إطار المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تعزيز المتابعة المستمرة لتقدم تنفيذ الميزانية ومدى إيفاء الإدارة بالتزاماتها تجاه منظوريها، وتمثل البرمجة السنوية للنفقات الآلية الرئيسية لمتابعة دورة الميزانية ومدى تقدم انجاز المشاريع المبرمجة والمضمنة المشروع السنوي للأداء.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	2023	2024
المؤشر 3.1.9: الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية.	**نسبة**	29.75	-	**25**	**20**	**15**

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

تعمل مختلف الهياكل الإدارية لمهمة السياحة على تقليص الفارق بين تقديرات وإنجازات ميزانية المهمة وذلك بالعمل ضبط الحاجيات بأكثر دقة والعمل على حسن توظيف واستغلال مختلف آليات حوكمة التصرف في المال العام

- **المؤشر 3.2: كلفة التسيير للعون الواحد**

تم ضبط هذا المؤشر في إطار التوجه العام الذي يرمي إلى تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة عبر دراسة وضبط كلفة نفقات التسيير للعون الواحد وترشيدها من خلال التحكم في كلفة التزويد من المواد والتجهيزاتواستهلاكالطاقة.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	2023	2024
المؤشر.3.1.9: كلفة التسيير للعون.	أد	7.5	**	10	12	13.5

**ملاحظة: مؤشر جديد (لم يتم برمجته في المشروع السنوي للأداء لسنة 2021).

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات**

سيعمل برنامج القيادة والمساندة خلال الثلاث سنوات القادمة إلى الترفيع في كلفة التسيير للعون الواحد باعتبار أن نسبة التأطير على مستوى المهمة هي نسبة عالية (أكثر من 60 % إطارات عليا) وتؤثر هذه النسبة بصفة مباشرة على نفقات التسيير المرتبطة بإسناد الخطط الوظيفية على غرار الوقود ...إضافة إلى ذلك وفي ظل غياب الية الانتداب لأكثر من أربع سنوات سيتم العمل على الترفيع في الاعتمادات المخصصة للتكوين كما تمت الإشارة إليه سابقا حتى تكون عملية إعادة توظيف الاعوان ناجعة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج "القيادة والمساندة" بعنوان سنة 2022:

البرنامج	الأهداف	تقديرات المؤشرات لسنة 2022	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2022	دعائم الأنشطة
القيادة والمساندة	**الهدف1.1.9: ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة**	**لمؤشر 1.1.1.9: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية.**	القيادة	القيادة:35 أ.د 3 المساندة: 3159 أ.د	**-المتابعة الدورية للتوصيات والملاحظات المدرجة ضمن محاضر جلسات لجان القيادة ذات الأولوية والعمل على تنفيذها بالتنسيق مع كافة الأطراف المتدخلة.**

		لمؤشر2.1.1.9: نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة	القيادة		-التحيين الدوري للموقع الرسمي للمهمة.(تحسين الخصائص الفنية له وذلك لتسهيل عملية الولوج للمعلومة باللغات العالمية المتاحة)
	الهدف2.1.9: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص	المؤشر1.2.1.9: الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور.	المساندة		-المتابعة الدورية لتطور كتلة الأجور -دراسة العناصر التي تؤدي إلى التغيرات الحاصلة على مستوى كتلة الأجورومدى القدرة على توقعها. -الضبط الدقيق لتقديرات التأجير والعمل على تحسين مستوىالإنجاز-حصر العدد الحقيقي لموظفي الوزارة وبيان كيفية سد الشغورات و الحلات التي يكون عليها الموظف.
		المؤشر 2.2.1.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين.	المساندة		-مزيد التدقيق في حسن تحديد احتياجات التكوين بالتنسيق مع الهياكل المعنية. -العمل على تطوير الانشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.
	الهدف3.1.9: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة	المؤشر 1.3.1.9: الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية. المؤشر	القيادة		-الإعداد الجيد لوثيقة البرمجة السنوية للنفقات خاصة على مستوى التقدم في انجاز المشاريع، والحرص على تحيينها طبقا للتراتيب الجاري بها العمل (باعتبارها آلية من آليات حوكمة الميزانية)
		2.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد.	المساندة		ـــترشيد نفقات التسيير عبر التحكم في كلفة التزويد من المواد والتجهيزاتواستهلاك الطاقة

					-متابعة تطور صيانة التجهيزات والمعدات.

3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2022-2024

جدول عدد 08:

إطار النفقات متوسط المدى (2022-2024)

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2020	ق م 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024
نفقات التأجير	2053	2300	2168	3616	3977
نفقات التسيير	488	800	960	1057	1162
نفقات التدخلات	3724	18203	206	4785	7064
نفقات الإستثمار	17	200	178	245	270
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**6282**	**21503**	**3512**	**9703**	**12473**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**6282**	**21503**	**3512**	**9073**	**12473**

تحليل إجمالي لنفقات البرنامج لسنة 2022:

ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 في حدود3512 أ.د مقابل 21503أ.د سنة 2021 وتتوزع كما يلي:

- **نفقات التأجير**

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 في حدود 2168 أ.د مقابل 2300 أ.د سنة 2021 أي بانخفاض يقدر ب5.74%.

- **نفقات التسيير**

ضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعا لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 في حدود 960 أ.د مقابل 800 أ.د سنة 2021أي بزيادة تقدر ب20%.

❖ نفقات التدخلات

ضبطت نفقات التدخلات لبرنامج القيادة والمساندة في حدود 206 أ.د تعهدا و دفعا لسنة 2022 مقابل 18203 أ.د تعهدا و دفعا سنة 2021 أي بنسبة انخفاض تقدر ب98.87 % ويفسر ذلك بتحويل الاعتمادات المرسمة بصناديق الخزينة والمقدرة ب 18000 أ.د إلى ميزانية برنامج "السياحة والصناعات التقليدية".

❖ نفقات الإستثمار

ضبطت نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 في حدود 178أد تعهدا و دفعا مقابل 200أد تعهدا و دفعا سنة 2021 أي بانخفاض قدره 11%. وهي موجهة بالأساس لتمويل مشاريع جديدة.

بطاقات مؤشرات قيس أداء برنامج السياحة والصناعات التقليدية

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور العائدات السياحية

رمز المؤشر: 2.1.1

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي

2. تعريفالمؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على تطور العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر: مجموع العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي مقارنة بالمداخيل الجملية من العملة الصعبة للبلاد

2.وحدة المؤشر: مليون دولار

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:مصدر إداري وإحصائي./ إدارة الدراسات/ الديوان الوطني التونسي للسياحة

4.تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر 2022

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: 5.930 مليون دينار نهاية سنة **2024**.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الدراسات

III-قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس أداء الهدف	وحدة القيس	إنجازات	ق.م	تقديرات		
		2020	2021*	2022	2023	2024
تطـور العائـدات السياحية	مليون دينار	2.018,4	2.500	3.500	5.700	5.930

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

* تبني السيناريو الأكثر واقعية والذي ينص على فترة 3 سنوات (2021 / 2022 / 2023) لاستعادة نتائج 2019.

* استنادا الى إمكانية عودة نشاط بعض الأسواق منها:

✓ أسواق الجوار: الجزائرية والليبية

✓ أسواق أوروبا الشرقية والوسطى

✓ عودة التونسيين المقيمين بالخارج

* تسهيل الإجراءات أمام السياح لدخول التراب التونسي

* ولكن تبقى هذه التوقعاتالخاصة بمؤشري العائدات وعدد الوافدين مرتبطة ارتباطا مباشرا بالعوامل التالية:

✓ الوضع الوبائي العالمي والمحلي ومدى السيطرة عليه.

✓ طبيعة الإجراءات أو قيود السفر التي ستفرضها الأسواق الوافدة على الوجهة التونسية.

✓ مدى التقدم في برنامج التلقيح ضد فيروس كورونا سواء في تونس أو في باقي بلدان العالم لاحتواء الأزمة والسيطرة على هذا الوباء

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا يطرح هذا المؤشر نقائص.

بطاقة مؤشر الأداء: حصةالسوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط

رمز المؤشر 1.1.1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي
2. **تعريفالمؤشر:** يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على حصة السوق التونسية من السياح الوافدين على ضفة البحر الأبيض المتوسط وذلك بالمقارنة مع عدد الوافدين على الوجهات والأسواق المنافسة (المغرب، مصر، الأردن، تركيا...)
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: عدد** السياح الوافدين على تونس مقارنة بعدد الوافدين على الوجهات المنافسة
2. **وحدة المؤشر:** مليون وافد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصدر إداري وإحصائي/ إدارة الدراسات/ الديوان الوطني التونسي للسياحة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر 2021
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:9.880مليون وافد** بنهاية سنة **2024**.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الدراسات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس أداء الهدف	وحدة القيس	إنجازات	ق.م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
	مليون وافد					

حصةالســوق التونســية مقارنـــــة بالأســـــواق الســـــياحية الأخـــــرى بحـوض البحـر الأبـيض المتوسط	**تونس**	2,012	**3,7**	**5,7**	**9,5**	**9 ,880**
	المغرب	2,778	--//--	--//--	--//--	--//--
	مصر	3,5	--//--	--//--	--//--	--//--
	الأردن		--//--	--//--	--//--	--//--
	تركيا	15,826	--//--	--//--	--//--	--//--

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

المنهجية التي تم اعتمادها لتحديد التوقعات الخاصة بجميع المؤشرات

✓تبني السيناريو الأكثر واقعية والذي ينص على فترة 3 سنوات (2021 / 2022 / 2023) لاستعادة نتائج 2019.

✓استنادا إلى إمكانية عودة نشاط بعض الأسواق منها:

- أسواق الجوار: الجزائرية والليبية
- أسواق أوروبا الشرقية والوسطى
- التونسيين المقيمين بالخارج

✓تسهيل الإجراءات أمام السياح لدخول التراب التونسي

ولكن تبقى التقديرات الكمية المقدمة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالعوامل التالية:

- الوضع الوبائي العالمي والمحلي ومدى السيطرة عليه.
- طبيعة الإجراءات أو قيود السفر التي ستفرضها الأسواق الوافدة على الوجهة التونسية.
- مدى التقدم في برنامج التلقيح ضد فيروس كورونا سواء في تونس أو في باقي بلدان العالم لاحتواء الأزمة والسيطرة على هذا الوباء.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا يطرح هذا المؤشر نقائص

تطور مواطن الشغلالمحدثة حسب الجهات والنوع الاجتماعي

رمز المؤشر: 1.3.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة

2. **تعريف المؤشر:** مؤشر كمي يُمَكّن من متابعة التفاوت الجهوي التنموي بين الولايات من حيث التشغيل في القطاع ومن منظور النوع الاجتماعي وذلك عبر إنتاج البيانات والإحصائيات وتبويبها حسب النوع الاجتماعي والوسط الجغرافي قصد اعتمادها في إعداد وتقييم المخططات التنموية

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

- احداثات مواطن الشغل حسب الإقليم X المتوسط الجندري
- المتوسط الجندري (مشاريع ومواطن شغل): 1/3 نساء، 2/3 رجال
- 8000 موطن شغل سنويا تقريبا (نساء ورجال)

2. **وحدة المؤشر:** عدد

3.

4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وحدة الرصد والاستشراف

5. **تاريخ توفر المؤشر:** سنوي

مؤشر قيس أداء الهدف : تطور مواطن الشغل المحدثة الجهات والنوع الاجتماعي	إنجازات				تقديرات					
	2020 *		2021		2022		2023		2024	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الشمال الشرقي	500	997	550	1100	600	1200	660	1350	730	1450

الشمال الغربي	303	607	335	670	370	750	400	830	450	910
الوسط الشرقي	542	1084	600	1200	660	1320	720	1450	800	1600
الوسط الغربي	151	303	170	340	190	380	210	420	250	460
الجنوب الشرقي	325	650	350	700	385	770	440	840	500	900
الجنوب الغربي	347	694	380	770	420	850	460	950	500	1000

***الديوان بصدد تحيين هذا الرقم في انتظار إصدار النشرية الإحصائية لسنة 2020 مع الأخذ بعين الاعتبار لتداعيات أزمة جائحة كورونا التي دون تحقيق النمو المأمول والمؤشرات المعلنة بعنوان أداء سنة 2020.**

6. **القيمة المستهدفة للمؤشر في أفق 2024:** 3230 موطن شغل نسائي و 6320 رجالي مقابل 2168 و 4335 مقارنة بالسنة المرجع 2020
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الاستثمار والتنمية الجهوية/ الرصد والاستشراف

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**
2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** تم مبدئيا اعتماد نسبة تطور بـ 30% كقيمة مستهدفة في أفق 2024 لكنه مؤشر جد قابل للتطوير خصوصا بالنسبة للمرأة وذلك في ارتباط وثيق بالهدف **4.1** المتعلق بالترفيع في عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية وبالمؤشر الراجع إليه
3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

مؤشر جديد تم إدراجه خلال المشروع السنوي الفارط، وسيجري قياسه اعتبارا من سنة 2021 وذلك بالنظر إلى تداعيات أزمة الكوفيد

بطاقة مؤشر الأداء:نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار

رمز المؤشر: 2.3.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** :تدعيم دورقطاع في التنمية المحلية والجهوية المستدامة

2. **تعريف المؤشر:** مؤشر ذو بعد اجتماعي اقتصادي يمكن من متابعة فرص التنمية الاقتصادية في القطاع لاسيما المداخيل وظروف العمل والعيش كمايعطي المؤشر فكرة حولنسبة الحرفيات والحرفيين الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 د

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**تقديراتالمداخيل السنوية المسجلة على العدد الجملي للحرفيين والحرفيات

2. **وحدة المؤشر:** نقاط مئوية

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وحدة الرصد والاستشراف

4. **تاريخ توفرالمؤشر:** سنويا

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 50%في أفق 2024.

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الاستثمار والتنمية الجهوية/ الرصد والاستشراف

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	ق.م	التقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار	نسبة	%30	%35	%40	%45	%50

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: بالنسبة للسنوات الثلاث المقبلة من المنتظر أن تتطور نسبة الحرفيين والحرفيات الذين يتجاوز معدل دخلهم السنوي 8000 دينار بـ 5 نقاط مئوية سنويا، وهي نسبة تأخذ بعين الاعتبار تداعيات أزمة الكرونا، وما سببته من صعوبات جراء توقف منظومة التزود بالمواد الأوليةوالإنتاج والترويج والتسويق على المستويين المحلي والدولي.

وتشير الإحصائيات أن هناك بوادر انتعاشة على مستوى الاستثمار والإنتاج والتسويق (تنظيم المعارض الجهوية والمحلية والوطنية والدولية).

كما سيتواصل العمل من أجل تعصير القطاع، وذلك باستغلال الطاقات الكامنة به وتثمين ميزاته التفاضلية و تشخيص فرص تطوير جديدة للترفيع في هذه النسبة والترفيع في معدل الدخل السنويعبر مواصلة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية قطاع الصناعات التقليدية

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر جديد وقع إدراجه خلال المشروع السنوي الفارط، وسيجري قياسه اعتبارا من سنة 2021 وذلك بالنظر إلى تداعيات أزمة الكوفيد.

بطاقة مـؤشر الأداء:نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية

رمز المؤشر: 1.4.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تدعيم عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر كمي سيمكن من احتساب تطور نسبة المشاريع النسائية المحدثة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المؤسسات الحرفية المحدثة في السنة من قبل النساء الحرفيات / العدد الجملي للنساء الحرفيات المسجلات.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** وحدة الرصد والاستشراف
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 42%في أفق 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الاستثمار والتنمية الجهوية/ الرصد والاستشراف

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2020	ق.م 2021	التقديرات 2022	2023	2024
نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية	نسبة	%35 مؤشر جديد	%35	%37	%39	%42

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

خلال الفترة 2014-2018 بلغ عدد الحرفيات اللائي حصلن على قروض رأس المال المتداول 14190 حرفيّة بقيمة 35.5 مليون دينار ساهمت في استحداث 17480 موطن شغل أي بنسبة من المجموع بلغت 81.8٪ في عدد المشاريع و77.2٪ من قيمة القروض و79.9٪ من حيث مواطن الشغل المحدثة في القطاع. خلال نفس الفترة كذلك، تم تمويل 267 مشروعا لفائدة الحرفيات الناشطات في القطاع، بقيمة استثمارية تقارب 2.75 مليون دينار، ساهمت في استحداث 548 موطن شغل، بنسبة 34٪ من عدد المشاريع و29.6٪ من حيث قيمة المشاريع الممولة و37.7٪ من حيث عدد مواطن الشغل المحدثة في القطاع.

وسيتم العمل خلال السنوات الثلاث المقبلة على إسترجاع نسق الإستثمار تدريجي اوالاقتراب من تحقيق التكافؤ النوعي على مستوى الاستثمار.

وعموما، وللحد من تداعيات أزمة الكورونا، تم اتخاذ جملة من الإجراءات لمساندة الحرفيات والحرفيين لضمان ديمومة نشاطهم. وتتمثل هذه الإجراءات بالخصوص في :

- إجراءات استثنائية وظرفية ذات طابع اجتماعي لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص والمؤسسات الحرفية (مرسومي رئيس الحكومة عدد 3 و4 لسنة 2020 بتاريخ 14 أفريل 2020)
- إجراءات استثنائية ذات طابع جبائي ومالي (مرسوم رئيس الحكومة عدد 6 لسنة 2020 ومنشور البنك المركزي إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 6 لسنة 2020)بتأجيل خلاص أقساط القروض التي حل أجلها خلال فترة مارس إلى موفى سبتمبر 2020.
- إجراءات إضافية بالنظر لهشاشة القطاع من خلال تدعيم خط تمويل المال المتداول بـ10 م د تخصص لتوفير السيولة للحرفيين لتغطية مصاريفهم المستعجلة إلى جانب تمكين الحرفيين من تأجيل سداد كراء محلات القرى الحرفية الراجعة بالنظر للديوان الوطني للصناعات التقليدية للفترة ما بين مارس 2020 ومارس 2021

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر جديد وقع إدراجه خلال المشروع السنوي الفارط، وسيجري قياسه اعتبارا من سنة 2021 وذلك بالنظر إلى تداعيات أزمة الكوفيد.

بطاقات مؤشرات قيس أداء برنامج القيادة والمساندة

مؤشر الأداء: نسبةالتنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: 1.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة

2.تعريفالمؤشر: نسبةتنفيذقراراتوتوصياتلجانالقيادةبالوزارةبالمقارنةمع القراراتوالتوصياتالتييتمضبطهافياجتماعاتاللجان.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر: عدد التوصيات والقرارت التي يتم تنفيذها من الهياكل القيادية بالوزارة /العدد الجملي للقرارات والتوصيات الصادرة عن اللجان القيادية بالوزارة*100

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:اللجان القيادية

4.تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الأول من السنة

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: 60% سنة 2024

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية.	نسبة	-	-	30	45	60

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سيتم العمل على متابعة نسبة تنفيذ توصيات وقرارات اللجان التالية: لجنة التقييم والمتابعة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،لجنة التمويل العمومي، لجنة الشراءات خارج اطار الصفقات ،لجنة تركيز المقاربة الاجتماعية ،اللجنة الفنية لتمويل ص 17 لجنة 18 (في انتظار استكمال بعث بعض اللجان الأخرى على غرار لجنة قيادة البرنامج و لجان الرقابة الداخلية ....)

تم اعتماد النسب التقديرية لسنوات 2022-2024 لمؤشرنسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية وذلك باعتبار هذا المؤشر حديث ولا توجد احصائيات سابقة لنسب تنفيذ وإنجاز اللجان للسنوات السابقة وبالتالي تم تحديد سقف 30 لسنة 2022 على ان يتم تحسينه تدريجيا في السنوات المقبلة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يمكّن هذا المؤشر من المتابعة السنوية لمختلف قرارات وتوصيات لجان القيادة الإدارية في حين هناك بعض التوصيات التي تخص برامج ومشاريع تمتد على أكثر من سنة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة

رمز المؤشر: 2.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان التطور المستمر لنجاعة المهمة
2. **تعريفالمؤشر:** نسبة تطورمستعملي الموقع الرسمي للمهمة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (عددمستعمليموقعالوزارة n -عددمستعمليموقعالوزارة-n / 1عددمستعمليموقعالوزارة) *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 75% سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الإعلامية

III-قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
نسبة زيارة الموقع الرسمي للمهمة	نسبة	-	-	25	45	75

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب زيارة الموقع الرسمي للمهمة وذلك بتحيين المعطيات والبيانات المدرجة بالموقع وتحسين الخصائص الفنية له وذلك لتسهيل عملية الولوج للمعلومة باللغات العالمية المتاحة.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر مرتبط أساسا بالنشاط السياحي للسنة المعنية(الذي بدوره يتأثر بدوره بالأوضاع العالمية: الإرهاب، تفشي فيروس كرورنا) وبمتطلبات الحريف.

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور

رمز المؤشر: 1.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إحكام** التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلق المؤشر بقياس التحكم في كتلة الأجور من خلال دقة التقديرات المتعلقة بالاعتمادات المرصودة لقسم التأجير.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

4. **طريقة احتساب المؤشر:** الاعتمادات المنجزة لكتلة الاجور /الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير
5. **وحدة المؤشر:** نسبة
6. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة
7. **تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي**الأول من السنة
8. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 3.5%سنة 2024**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الشؤون المالية

III- قراءة في نتائج المؤشر

5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور	نسبة	5.71	5	4.5	4	3.5

6. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى التحكم في كتلة الأجور عبر تقليص الفارق بين التقديرات عند إعدادالميزانية والإنجازات لصرف كل الأجور وذلك عبر حوكمة التقديرات عن طريق الضبط الدقيق للحاجيات بالاعتماد على الآليات الجديدة التي تم إرساءها من خلال تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف والتي تهدف إلى حوكمة التصرف في المال العمومي على غرار البرمجة السنوية للنفقات للسنة س- 1 و التقرير السنوي لأداء المهمة لس -1، آلية الرقابة المعدلة...).

7.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة الفرق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين

رمز المؤشر: 2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: إحكام** التصرف في الموارد البشرية مع حسن الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلق المؤشر بقياس نسبة تنفيذ مختف الدورات التكوينية المضمنة بالمخطط السنوي للتكوين المصادق عليه.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الدورات التكوينية التي تم تنفيذها خلال السنة المالية والمدرجة ضمن مخطط التكوين السنوي للمهمة /العدد الجملي للدورات التكوينية المبرمجة ضمن مخطط التكوين السنوي *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الشؤون الإدارية
4. **تاريخ توفّر المؤشر: نهاية** السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**95 % سنة2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الشؤون الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين	نسبة	70.48	72	75	85	95

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى تحسين نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالمهمة وذلك بالترفيع في الاعتمادات المرصودة للمخطط حتى يتسنى تنفيذ كل الدورات التكونية المبرمجة. كما سيتم العمل على برمجة محاور تكوينية متلائمة مع متطلبات مختلف الهياكل الإدارية حسب اختصاصاتها مع العمل على حوكمة الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ المخطط.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين.

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان** ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة
2. **تعريفالمؤشر:** يتعلق المؤشر باحتساب الفارقبينتقديراتوانجازاتالميزانية
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** إنجازاتالميزانية / تقديراتالميزانية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الاول من السنة المالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 15% سنة 2024.**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية.	نسبة	29.75	-	25	20	15

5. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تعمل مختلف الهياكل الإدارية لمهمة السياحة على تقليص الفارق بين تقديرات وإنجازات ميزانية المهمة وذلك بالعمل ضبط الحاجيات بأكثر دقة والعمل على حسن توظيف واستغلال مختلف آليات حوكمة التصرف في المال العام

6. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة الفرق بين تقديرات وانجازات الميزانية.

بطـاقة مؤشر الأداء: كلفة التسيير للعون

المؤشر:3.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يمكن من تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة

تعريفالمؤشر: يتعلق المؤشر باحتساب كلفةالتسييربالنسبةللعون.

طبيعة المؤشر: مؤشر فعالية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الموارداالمخصصةللتسيير / عددالأعوان
2. **وحدة المؤشر:الدينار**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. **تاريخ توفّر المؤشر: الثلاثي**الأول من السنة المالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 13.5أ.د سنة 2024**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2020	2021	2022	2023	2024
كلفة التسيير للعون الواحد	أد	7.5		10	12	13.5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سيعمل برنامج القيادة والمساندة خلال الثلاث سنوات القادمة إلى الترفيع في كلفة التسيير للعون الواحد باعتبار أن نسبة التأطير على مستوى المهمة هي نسبة عالية (أكثر من 60 % إطارات عليا) وتؤثر هذه النسبة بصفة مباشرة على نفقات التسيير المرتبطة بإسناد الخطط الوظيفية على غرار الوقود ...إضافة إلى ذلك وفي ظل غياب الية الانتداب لأكثر من أربعة سنوات سيتم العمل على الترفيع في الإعتمادات المخصصة للتكوين كما تمت الإشارة إليه سابقا حتى تكون عملية إعادة توظيف الاعوان ناجعة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:لا يعكس هذا المؤشر الكلفة الحقيقية لكل عون باعتبار أن هناك نفقات تحمل على أعوان دون غيرهم (مثال نفقات إكساء العملة، نفقات الوقود للمكلفين بخطط وظيفية ونفقات المهمات بالخارج...)

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في "برنامج السياحة والصناعات التقليدية"

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني التونسي للسياحة

I- التعريف

1.النشاط الرئيسي: تطبيق سياسة الدولة في القطاع السياحي

2.ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إداري

3.مرجع الإحداث: الفصل 32 من القانون عدد 66لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971.

4.مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 977 لسنة 1976 المؤرخ في 11 نوفمبر 1976 المتعلق بضبط مشمولات وأساليب تسيير الديوان القومي التونسي للسياحة المنقح والمتمم بالأمر عدد 930 لسنة 1983 المؤرخ في 13 أكتوبر 1983 والأمر عدد 89 لسنة 1986 المؤرخ في 8 جانفي 1986.

5.- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 30 أفريل 2019

II-إطار القدرة على الأداء:

1.الإستراتيجية العامة: ترتكز الإستراتيجية العامة للديوان الوطني التونسي للسياحة على:

- تنمية القطاع السياحي
- تنظيم ومراقبة النشاط السياحي
- الترويج والنهوض بالمنتوج

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** تعتبر مساهمة الديوان الوطني التونسي للسياحة في تحقيق أهداف البرنامج مساهمةمباشرة

3.أهم الأولويات والأهداف:

- **<u>في مجال الترويج</u>**تدعيم الوجهة السياحية التونسية أي المثابرة على تنويع الأسواق المغذية للحركة السياحية الوافدة بتعزيز تواجدها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية،

• **<u>في مجال الجودة:</u>** النهوض بجودة المنتوج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنويع العرض لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية ومزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية.

• **<u>في مجال الإستثمارالسياحي:</u> تنويع** المنتوج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية مدعمة للسياحة الشاطئية من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من الطابع الموسمي الذي يميز المنتوج البحري.

4.مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

❖ **<u>المؤشر:نواياالإستثمار:</u>**تجاوزت نوايا الإستثمار في القطاع السياحي سنة **2020** التوقعات بعنوان نفس السنة لتبلغ **104.5%.**

❖ **<u>المؤشر :عدد المشاريع المصادق عليها:</u>**بلغ عدد المشاريع المصادق عليها سنة 2020 ، 295 مشروع أي بنسبة إنجاز تقدرب 73 %. ويفسر هذا الوضع بالصعوبات المالية والهيكلية التي يمر بها القطاع السياحي جراء الوضع الصحي الاستثنائي الذي أثر بصفة مباشرة على نسق الإستثمار.

❖ **<u>المؤشر : قيمة الإمتيازات المالية المسندة لإنجاز المشاريع والمنتجات السياحية غير التقليدية:</u>**تقدرالإمتيازات المالية التي تم إسنادها سنة 2020 لإنجاز المشاريع والمنتجات السياحية غير التقليدية بحوالي 2.6 مليون دينار وقد بلغت نسبة الانجاز الفعلي 37 % مقارنة بالتقديرات (7 م.د)وذلك نتيجة :

- ضعف الاستثمارات المنجزة في القطاع السياحي بسبب الصعوبات المالية التي يمر بها القطاع،

- عدم مطابقة بعض الدراسات المنجزة لبعض المشاريعوالمنتجات السياحية غير التقليدية لكراس الشروط،

- عدم الشروع في توجيه الدعم الفني والدعم المالي نحو المؤسسات التي تمر بصعوبات مالية ظرفية

❖ **المؤشر :عدد زيارات التفقد**: تم خلال سنة 2020القيام بـ 9446 زيارة تفقد على مستوى مراقبة المنتوج ، بـنقص يقدر بنسبة 50.28 % مقارنة بالتقديراتوذلك نتيجة تأثيرات جائحة كورونا التي أثرت على سير نشاط التفقد وحالت دون تنفيذ البرنامج.

❖ **المؤشر : عدد التونسيين المقيمين بالنزل** : **:بلغ عدد** المقيمين بالنزل حوالي **1.3 مليون مقيم**خلال سنة **2020**(استأثر التونسيون بنسبة**52%** من مجموع الليالي المقضاة)

.

❖ **المؤشر : مدة إقامة التونسي بالنزل:** بلغت نسبة إنجازات هذا المؤشر **57 % سنة 2020** ويرجع ذلك للظروف الاستثنائية الصحية التي مر بها القطاع.

❖ **المؤشر : نسبة سياح الجوار المقيمين بالنزل**: لم يحقق في هذا المؤشر إلا نسبة **89 %** مقارنة بالتقديرات ويرجع ذلك بالأساس لغلق الحدود الجزائرية والليبية توقيا من جائحة كورونا ،هذا وقد ساهمت سياحة الجوار في تحقيق النتائج التالية:

- **11.5 %** من الليالي المقضاة
- **12 %** من عدد الوافدين على النزل
- **47.5 %** من عدد الوافدين عبر الحدود

❖ **المؤشر: مدة إقامة سائح الجوار بالنزل:**لمتتعدى مدة إقامة سائح الجوار سنة 2020 معدل 2.9 ليلة سنة 2020 أي بنسبة انخفاض قدرت ب 58% وذلك نتيجة تاثيرات جائحة كورونا.

❖ **المؤشر: تطور عدد السياح الوافدين من الأسواق التقليدية:**لم تتعدى نسبة تطور عدد السياح الوافدين من الأسواق التقليدية **19.35 %** مقارنة بالتقديرات وذلك نتيجة تفشي جائحة كورونا إذ مثل عدد الوافدين عبر الحدود من الاسواق التقليدية الاوروبية:

- فرنسا: 261.527 //بريطانيا: 11.617//ألمانيا :29.023 //ايطاليا :26.890

❖ **المؤشر : تطور عدد الليالى المقضاة من قبل السياح الوافدين من الأسواق التقليدية:** تطورت عدد الليالي المقضاة من قبل السياح الوافدين من الأسواق التقليدية بنسبة **103 %** مقارنة بتقديرات **2020** لتبلغ **6.2 ليلة** مقابل **6 ليلة** ويعتبر هذا الاستقرار مهما نظرا

للإجراءات الوقائية التي لمسها السائح الأجنبي في النزل في علاقة بتطبيق البروتوكول الصحي مما ساهم في الحد بصفة كبيرة من العدوى في محيط النزل وفي المسالك السياحية التي تم اعتمادها في المتاحف وغيرها.

الإجراءات المصاحبة:

- إعانة الدولة لباعثي المشاريع الجديدة،
- تعزيز الديوان بالموارد البشرية .

III. الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط 2022-2024:

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

توزع تقديرات نفقات الديوان الوطني التونسي للسياحة لسنة 2022 كما يلي:

المؤسسة	نفقات التأجير		نفقات التسيير		نفقات التدخلات		الجملة	
الديوان الوطني التونسي للسياحة	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية
	35100	-	10679	-	164	200	45943	200

-

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف:		49500	45779	53353	54771
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير		39000 10500	35100 10679	41167 12186	42000 12771
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلةالمؤسسة).		48395	57155	100955	104049

المجموع		97895	102934	154308	158820

بطاقة عدد 2: وكالة التكوين في مهن السياحة

I. التعريف

1.النشاط الرئيسي: تطبيق سياسة الدولة في قطاع التكوين السياحي

2.ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية

3. مرجع الإحداث:الأمر الحكومي عدد 671 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 المتعلق بإحداث وكالة التكوين في مهن السياحة وضبط تنظيمها الاداري والمالي وطرق تسييرها

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر الحكومي عدد 671 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 المتعلق بإحداث وكالة التكوين في مهن السياحة وضبط تنظيمها الاداري والمالي وطرق تسييرها

5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 30 أفريل 2019

II-إطار القدرة على الأداء:

5. الإستراتيجية العامة: ترتكز الإستراتيجية العامة لوكالة التكوين في مهن السياحة على:

- تأهيل وتطوير مدارس ومراكز التكوين السياحي
- الرفع من جودة التكوين من خلال تحديث مناهج التكوين وخاصة تكوين المكونين والإطارات الإدارية
- وضعوتنفيذبرنامجالتعاونالدوليفيمجالالتكوينفي مهنالسياحةللاستفادةمنالتجاربالرائدةفيالمجالعلى الصعيدينالإقليميوالدولي وإعدادالأطرالقانونيةلإبراماتفاقياتشراكةمعالدول الأجنبيةفيمجالالتكوينالسياحي

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمةمباشرة

6.أهم الأولويات والأهداف:

- **<u>في المجال البيداغوجي:</u>**

- العملعلىتحديثوتحيينمناهجالتكوينالمهني وملاءمتهامعمتطلباتالتكوينفيمجالالسياحة.

- ضبطمقاييساختياروتقييمالكفاءاتللتكوينبمؤسسات

التكوينالمهنيالفرعيةالتابعةلهاوإعدادبرامجتكوينالمكونين

والسهرعلىملاءمتهاللمناهجالبيداغوجيةللتكوين.

- تصوروإعدادوتنفيذبرامجالتكوينالأساسيوبرامج

التدريبالمهنيوبرامجالتكوينالمستمروبرامجالتكوينالتكميلي

وبرامجالتأهيلقصدالإدماجالمهنيوبرامجتكوينالمكونين

المناسبةلتحقيقالأهدافالمنشودةمنالاستراتيجياتوالخطط المعتمدةفيالمجال.

- **<u>في مجال الجودة:</u> العمل** على توفير الظروف الملائمة لتمكين مدارس التكوين من الإشهاد بما يدعم جاذبيتها لإستقطاب الطلبة الأفارقة والعرب.

- **<u>في مجال التعاون الدولي</u> :**

- تأمينمنظومةيقظةلمتابعةورصدالتطورات

والمستجداتالحاصلةفيالمجالعلىالصعيدينالوطنيوالدولي وذلكلتطويروتحييننشاطالوكالة

- تأمينخدماتالتكوينوتوظيفالكفاءاتالتونسية الكفيلةبتنفيذبرامجتدريبوتكوينلفائدةإطارات البلدان الأخرى العاملةبالمجالالسياحي

7.مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

<u>المؤشر: العدد الجملي للمتخرجين من المدارس السياحية</u>: تمّ خلال سنة **2020** تسجيل انخفاضا بنسبة**22.17%**مقارنة بتقديرات نفس السنة وذلك للأسباب التالية:

- ✓ نظرة المجتمع ازاء التكوين المهني الاساسي والمتسمة عموما بصورة سلبية ونمطية.
- ✓ عزوف متزايد عن التكوين السياحي لاختصاصي "تقني طوابق ومغسل" و "تقني مطعم وحانة".

✓ الإنقطاع عن التكوين.

❖ **المؤشر:عدد المكونين المتمتعين بتكوين المكونين:** سجل هذا المؤشر نسبة انجاز قدّرت ب **134.28%**، وذلك نتيجة برمجة دورات تكوينية بيداغوجية مختصة للمكونين التقنيين واللغات.

❖ **المؤشر: نسبة التعبئة في التكوين الأساسي حسب نمط التكوين بالتداول:** سجل هذا المؤشر نسبة انجاز قدّرت ب **90.26%**ويمثل هذا النوع من التكوين أحد أهم الأنشطة الرئيسية للمؤسسة .

❖ **المؤشر :عدد المنخرطين في التكوين المستمر** : شهد عدد المنخرطين بالتكوين المستمر انخفاضا بنسبة **33 %**مقارنة بالتقديرات لسنة **2020** وذلك بسبب انتشار وباء فيروس كورونا المستجد والوضع الصعب للقطاع .

❖ **المؤشر : نسبة التكوين حسب الطلب:** سجل هذا المؤشر نسبة انجاز قدّرت ب 56.98%،وقد حافظت الوكالة على نفس حاجياتها من مطالب المتكونين حسب الطلب رغم العدد المتزايد على هذا النوع من التكوين وذلك نتيجة ضعف الميزانية المرصودة لذلك.

III. الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط 2022-2024:

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

توزع تقديرات نفقات وكالة التكوين في مهن السياحة لسنة 2022 كما يلي:

المؤسسة	نفقات التأجير		نفقات التسيير		نفقات التدخلات		الجملة	
وكالة التكوين في مهن السياحة	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية
	13200	-	2770	300	-	120	15790	420

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف:		15717	15970	18747	20205

منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير		12750 2967	13200 2770	15530 3217	16832 3373
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلةالمؤسسة).		570	645	866	888
المجموع		**16287**	**16615**	**19613**	**21093**

بطاقة عدد 3: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي:

- النهوض بالموارد البشرية العاملة في القطاع
- تنمية الاستثمار ودفع نسق إحداث مواطن الشغل في القطاع وتأهيل المؤسسات الحرفية
- النهوض بالبحث والتجديد
- تنمية المنتوج والنهوض بالتسويق
- إرساء أنظمة الجودة في القطاع والقيام بالمراقبة الفنية على مستوى مسالك الإنتاج والترويج
- النهوض بالمعلومة ومنظومة الاتصال في القطاع
- القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع

2- ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية

3- مرجع الإحداث: القانون عدد **133** لسنة **1959** المؤرخ في **14 أكتوبر 1959**

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 30 أفريل 2019

II-إطار القدرة على الأداء:

1.الإستراتيجيةالعامة:

تهدف استراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية بالأساس إلى جعل الصناعات التقليدية عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار. ويتفرع الهدف العام المذكور أعلاه إلى أهداف فرعية من أهمها:

- تثمين الصناعات التقليدية وخصوصياتها،
- تأهيل العاملين في القطاع ورسكلة وتجديد الموارد البشرية،
- تحسين تموقع منتوجات الصناعات التقليدية في الأسواق،
- تعصير القطاع بتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الوطني والجهوي.

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:** تعتبر مساهمة الديوان الوطني للصناعات التقليدية في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة مباشرة

3. **أهم الأولويات والأهداف**: تنمية القدرة التنافسية للقطاع والنهوض بالاستثمار فضلا عن تطوير آليات تسويق المنتوج وترويجه وذلك عبر تعزيز جودة منتجات وخدمات العاملين في القطاع وتطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية إضافة إلى تحسين نسبة مساهمة القطاع في الصادرات وفي إحداث مواطن الشغل.

4-مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

❖ **المؤشر:نواياالاستثمار:** بلغ عدد التصاريح المسجلة خلال سنة**20 20** حوالي **236** تصريحا للاستثمار في الصناعات التقليدية. أما حجم الاستثمار فهو يقارب **8 ألاف مليون دينارا** خلال سنة **2020** وعدد مواطن الشغل المزمع إحداثها فقد كان في حدود **982**.

❖ **المؤشر :عدد المؤسسات الحرفية المسجلة:** اتجه غالبية الوافدين الجدد المندمجين في القطاع إلى النشاط المهني في شكل شخص طبيعي حسب ما نص عليه الفصل 4 من القانون عدد 15 لسنة 2005 المتعلق بتنظيم قطاع الحرف ويفسر هذا التوجه بالأساس إلى ما يتيحه النظام الجبائي التقديري للمسجلين ضمن سجلات الحرفيين من مرونة وتواضع معاليم الانخراط الجبائي. في حين وأن التسجيل في سجل المؤسسات الحرفية (شخص معنوي)، على معنى الفصل 5 من القانون عدد 15 لسنة 2005 يفضي إلى الانخراط في النظام الجبائي الحقيقي.

- عدم توفر امتيازات مالية أو جبائية أو خدماتية إضافية لفائدة الوافدين الجدد على القطاع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى على غرار الصناعة والخدمات حيث أن إجراء

التسجيل ضمن سجل المؤسسات الحرفية لا يتيح امتيازات ملموسة للفئات الجديدة المندمجة في القطاع وهو ما أدّى إلى توجههم نحو تكوين مؤسسات حرفية دون المرور عبر عملية التسجيل.

▪ **المؤشر: تطور حجم قروض الأموال المتداولة المسندة**: تم خلال سنة **2020** تمويل حوالي **1782** مشروعا بخط قروض الأموال المتداولة في إطار تدخلات البنك التونسي للتضامن بكلفة استثمار تقدر بحوالي **5,9 م د.**

❖ **المؤشر: عدد المرجعيات الفنية لمنتوجات الصناعات التقليدية:** في إطار مواصلة الإعداد لإحداث علامة جودة وطنية لمنتجات الصناعات التقليدية تم:

- الانطلاق في تطبيق علامة الجودة على منتجات الزربية
- إعداد مشروع أمر أولي يتعلق بالعلامة وكيفية إسنادها ووضعها على المنتوجات التقليدية

❖ **المؤشر: حجم الإنتاج المطبوع:**

أ- بخصوص الإنتاج المطبوع من الزربية والنسيج المختلف: بلغ الإنتاج الوطني المطبوع من الزربية والنسيج **المختلف903 25** م² مقابل **51290 م²** سنة **2019** مسجلا تراجعا بنسبة 50 **%** بسبب انتشار وباء كورونا.

ب- بخصوص الإنتاج المطبوع من الشاشية: بلغ إنتاج الشاشية المطبوع سنة **2020** حوالي **91060** قطعة مقابل **69080** خلال سنة2019مسجلا ارتفاعا بنسبة **31 %.**

ج- بخصوص الإنتاج المطبوع من النحاس: بلغ الإنتاج المطبوع من منتوجات النحاس المطبوع سنة **2020** ما مجموعه **1831** قطعة مسجلا تراجعا بنسبة **30%** مقارنة بسنة**2019 .**

❖**المؤشر : حجم التصدير المراقب**: بلغ حجم صادرات منتوجات الصناعات التقليدية (زربية ونسيج المختلف، شاشية ومنتوجات مختلفة) المقدمة للمراقبة لدى مصالح الديوان

خـلال سنة **2020** حوالي **62,051 م د** مقابل **81,67 م د** سنـة **2019** مسجلا تراجعا بنسبة **24%** .

5- الإجراءات المصاحبة:

III. الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط 2022-2024:

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

توزع تقديرات نفقات الديوان الوطني للصناعات التقليدية لسنة 2022 كما يلي:

المؤسسة	نفقات التأجير		نفقات التسيير		نفقات التدخلات		الجملة	
الديوان الوطني للصناعات التقليدية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية
	11780	-	2060	250	-	-	13840	250

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف:		13800	13840	16183	17428
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير		11800 2000	11780 2060	13957 2226	15095 2333
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلةالمؤسسة).		7100	7230	7476	8603
المجموع		**20900**	**21070**	**23659**	**26031**

بطاقة عدد 4: المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** الابتكار والتجديد والإحاطة في نشاط الزربية والحياكة

2. **ترتيب المنشأة:** منشأةعمومية ذات مصلحة عمومية إقتصادية.

3. **مرجع الإحداث:** الفصل عدد02 من القانون عدد60 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية بمقتضى قرار من وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007.

4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** العنوان الثالث من القانون عدد **60** المؤرخ في 14 أوت 2006.

5. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة:** 30 أفريل 2019

II- إطار القدرة على الأداء:

1.الاستراتيجية العامة:

يعتبر نشاط الزربية أحد أهم أنشطةقطاع الصناعات التقليدية وخاصة من حيث أهمية اليد العاملة، لذلك حضي بإهتمام متواصل في السنوات الأخيرة وتم سن عديدالإجراءات والنصوص التشريعية والترتيبية المنظمة له أو المحدثة لهياكل جديدة تعمل على النهوض بهذا النشاط. ورغم تعدد الإجراءات الرامية للنهوض بأنشطة المنسوجات اليدوية التقليدية، بقيت هذه الأنشطة تشكو عديد النقائص وخاصة من خلال:

- تراجع متواصل لحجم الإنتاج الوطني،
- عزوف الحرفيات عن العمل بهذا القطاع نتيجة ضعف الأجور،
- غياب الابتكار وضعف مردودية الحرفية،
- صعوبة التزود بالمواد الأولية ذات الجودة وتسويق المنتوج النهائي،

لذلك تم التأكيد ضمن الدراسة الإستراتيجية 'الصناعات التقليدية في آفاق 2016" على ضرورة دعم مجالات البحث والابتكار والتجديد وتعزيز القطاع بالهياكل ذات الصبغة الفنية، حيث تم إصدار القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للإبتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، وتم بمقتضي قرار السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007 المتعلق بإحداث المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة والمصادقة على نظامه الأساسي الخاص.

1.تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: تعتبر مساهمة المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة مباشر ة

2.أهم الأولويات والأهداف: تهدف مجمل أنشطة المركز إلى دعم الابتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الزربية والحياكة من خلال:

- التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني،
- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،
- الحث على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية.

4.مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

❖ **<u>المؤشر : عدد الإبتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية:</u>**

-تم سنة 2020 انجاز 15 إبتكارجديدفي المفروشات الارضية في إطار اتفاقيات شراكة مع حرفيين ومؤسسات حرفية .

-كما تم داخل الورشة التجريبية بالمركز ابتكار وانجاز عدد 05 نماذج لتصاميم حديثة .

❖ **<u>المؤشر : عدد المنتفعين بدورات تكوينية في مجال المنسوجات اليدوية</u>**: لم يتجاوز عدد المنتفعين بدورات تكوينية في مجال المنسوجات اليدوية 21 منتفعا سنة 2020 حيث تم تسجيل تراجع بأكثر من 50 % مقارنة بالتقديرات نتيجة تأثيرات جائحة كورونا .

III. الميزانية والتقديرات على المدى المتوسط 2022-2024:

1 - تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2022:

توزع تقديرات نفقات المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة لسنة 2022 كما يلي:

المؤسسة	نفقات التأجير		نفقات التسيير		نفقات التدخلات		الجملة	
الديوان الوطني للصناعات التقليدية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية	موارد الدولة	موارد ذاتية
	495	-	106	250	8	-	609	-

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2022-2024):

البيان	إنجازات 2020	2021	التقديرات		
			2022	2023	2024
ميزانية التصرف:		596	601	763	837
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير		493 103	495 106	604 159	673 164
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلةالمؤسسة).		58	158	163	268
المجموع		**654**	**759**	**926**	**1105**